

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك اللهم ، لك الحمد ، كما أنت أهله ، وكما يليق بجلال وجهك ، وعظيم سلطانك . صل على صفوة خلقك ، رسول الرحمة محمد ، وآله ، وأهل بيته وعترته وصحبه ، صلاة ترضيك ، وترضيه عنا ، يارب العالمين .

وبعد : خطر بالبال أن يكون " نصب الراية - لأحاديث الهداية " مسبوقة بمقدمة ، تحوى أموراً ، يجب عليها ، وحقائق ثابتة ، تجب معرفتها . ووقعت هذه الخطرة بالبال موقعاً . ولم تلبث حتى أصبحت فكرة ، ولم تزل الفكرة ، حتى دعت طلوعاً على الصفحات .

فراقتى الخطرة ، وأعجبتى الفكرة ، فاحتفلت بها احتفالاً ، ورجبت دعوتها ترحاباً . وحاولت أن أصدرها بكلمة في تعريف " المجلس العلى " - بالهند ، فانه أضخى سيلاً لطبع الكتاب ، وعلى إثرها لمعة من ترجمة - المؤلف - ، ورشحة من ترجمة صاحب " الهداية " .

ثم أعقبها بمقالة حافلة في أهم مواضيع الفقه ، والحديث ، ما يرتاح له قلب العالم ، ويتبهج له عقل الفقيه ، بقلم نظار محقق ، وبجأته متبحر . وأختتمها بكلمة في تصحيح الكتاب ، وما لا قينافيه من كبد وعناء . والله سبحانه خير موفق ومعين .

المجلس العلمي

المجلس العلمي - إدارة تأليفية، فعلت في سن طفولتها، مالو فعلته في عهد شبابها، لكفها نخرأ وشرفاً.

رجل سعيد الحظ، ميمون الطلعة، طيب الأرومة، رحيب الصدر، من أهل "سملك" في الكجرات - بالهند، أصبح أفريقياً منذ برهة من الدهر، من مشاهير تجار أفريقيا الجنوبية. التحق بدار العلوم في "ديوبند" - مركز الثقافة الدينية، والعلية بالهند - وتخرج منها بعد سنوات، عالماً فاضلاً.

في عهد تحصيله : ساعد طلبة العلم، وأعان دار العلوم - مهد تربيته العلية - بألاف جنيه، وخدم أكبر شيوخه، إمام العصر، المحدث، الشيخ "محمد أنور الكشميري" ثم "الديوبندي"، بما فيه أسوة لمن يأتي بعده.

فارق مهده العلي انخلف صيتاً حسناً، وذكرأ جميلاً على الألسنة، وقدرأ في القلوب. بأعماله الخالدة، أصبحت مدرسة "تعليم الدين" في - داهيل - (من الكجرات) - جامعة إسلامية - ينثال إليها طلبة العلم من كل صوب وناحية. يتبرع إليها بعطية، تربو على ألف جنيه كل عام.

ثم فتح إدارة عليية لإحياء المآثر العلية، غراماً بإبقاء آثار العلم الخالدة، تحت إشراف إمام العصر السالف ذكره، ومحقق العصر الشيخ "شبير أحمد العثماني الديوبندي" - طال بقاءه - فوفق لأن يقدم لأهل العلم ما يربو على عشرين كتاباً : في علوم الحديث. والقرآن. والحقائق وغيرها، قبل أن يبلغ المجلس إلى ثمانى حجج، من عمره الميمون.

وكذا الكريم إذا أقام ببلدة * سال النصار بها وقام الماء

وإليك ذكر شيء من مآثره :

فمن القرآن:-

١ - "مشكلات القرآن" - للإمام العصر ، محمد أنور الكشميري رحمه الله

٢ - "تحية الإسلام . في حياة عيسى عليه السلام" - أيضاً له

٣ - "خاتم النبيين" - أيضاً له

ومن الحديث:-

١ - "نصب الراية - لأحاديث الهداية" تأليف الإمام الحافظ العلامة ، جمال الدين الزيلعي ،

في - خمسة أجزاء كبيرة -

٢ - "نيل الفرقدين" ، في مسألة رفع اليدين - للإمام العصر

٣ - "كشف الستر" ، في مسألة الوتر - أيضاً له

ومن الحقائق:-

١ - "البدور البازغة" - للإمام الشاه ، ولي الله الدهلوي ، صاحب "حجة الله البالغة"

٢ - "الخير الكثير" - أيضاً له

٣ - "التفهيمات الإلهية" في جزئين - أيضاً له

٤ - "المعارف اللدنية" - للإمام الرباني - المجدد للألف الثاني - الشيخ "أحمد السرهندي"

٥ - "مرقاة الطارم - لحدوث العالم" - للإمام العصر

فهذه وأمثالها مآثر ناصعة "للجلس العلي" . ألا ، وإن بانيه المشار إليه ، هو "الحاج محمد

ابن موسى" السملكي ، ثم الأفريق . أسسه على عماد التقوى والإخلاص ! نجاره شرف الخلق ،
وشعاره سيما العلم ، ودثاره رحابة الصدر .

يَبْدَأُ أَلَا قِيَمَةُ مِنْهُ مَتَضَائِقُ الصَّدْرِ عِنْدَ التَّنْوِيهِ بِشَأْنِ مِنْ شُؤْنِهِ ، غِيَابًا ، أَوْ شَفَاهَا !

١ كتب هذه السطور ، وأنا في القاهرة . وهو في أفريقيا الجنوبية . والقلب يستشعر بخوف الكدر على قلبه منى ، مع صفاء . ولولا هذه الخطرة لبثت طرفاً من مفاخره التي هو يطويها ، ومناقبه التي هو يستنكف عن إفشائها ، كأنها مثالب نقص ، وصمات عار ، وحاشاه عن ذلك . وأصدق ما يحكى حاله وحالى ، ما قال أبو الطيب :-

أنا بالوشاة إذا ذكرتك أشبه * تأتى الندى ، ويذاع عنك فتكره

لكن أبى المسك إلا أن تم به نفحاته . وأبت الشمس إلا أن تلعب في الانحاء سطعاتها المتشعشة الحمراء .

أرجو عن سماحة شيمته ، ورعاية صدره ، أن لا يؤاخذنى بهذه الكلمات ، حيث جذبها القلم من جذر القلب . وحاشاها أن يشوبها نقص من الإطراء ، وكدر من الرياء ، وكأنها تناثرت من سنى القلم ، من غير أن يتجشمها إرادة ! ومن شيمة الكرماء حسن الظن ، وقبول المعاذير . وقصارى القول : إن المجلس قام في طفولته بأعباء ، لو قام بها عهد فتوته لكفاه براعة ، وصاحب المجلس انتهض لمهمة دينية في ريعان شبابه ، لو انتهض لها في أوان شبابه لكفاه فضلاً ونباهة في الدنيا ، وذخراً في الآخرة ، ووجاهة عند الله جل ذكره ، وعظم برهانه . وأرجو له التوفيق من الله سبحانه بما تقر به عينه ، وعيون أهل العلم في أنحاء الأرض ، إنه سميع مجيب .

ثم أرى لزوماً على ، أن أشكر حُسن قيام صديقنا الفاضل ، الأستاذ السيد " أحمد رضا بن السيد شبير على البجنورى " ، بأعباء خدمة هذا المجلس العلى من كل جهة بحنكة ، وبصيرة ، وصدق وإخلاص ، وهو الذى أصبح هذا المجلس بحسن شؤنه الإدارية ، ودأب جهده البالغ في تكميته وترشيحه ، يرتقى معارج كماله ، بما تطمئن به القلوب ، وتتلج به الصدور . أدعو الله سبحانه أن لا يزال موقفاً لما فيه سكينه لقلبه في الدارين ، وراحة لقلوب أهل المجلس ، وما ذلك على الله بعزيز .

المقدمة

« بترجمة الإمام الحافظ ، جمال الدين الزيلعي الحنفي . »
« صاحب ”نصب الراية - لتخريج أحاديث الهداية“ »

ولمعة من مزايا كتابه الجليل

هو الإمام - الفاضل البارع ، المحدث المفيد ، الحافظ المتقن ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الحنفي الزيلعي رحمه الله .
الزيلعي - نسبة إلى - ”زيلع“ - بلدة على ساحل الحبشة ، قاله السيوطي في ”اللباب“ وإليها نسبة شيخه نضر الدين الزيلعي ، الفقيه ، صاحب ”تبيين الحقائق - في شرح كنز الدقائق“ في ست مجلدات كبيرة ، ونسب إليها عدة رجال من علماء زيلع الحنفيين ، وترجم لبعضهم في كتاب ”فلاذة النحر - في وفیات أعيان الدهر“ (١) - للشيخ أبي محمد محمد الطيب بن عبد الله ، من علماء القرن العاشر للهجرة .

قال تقي الدين بن فهد المكي ، في ذيل ”تذكرة الحفاظ“ - للذهبي : تفقه ، وبرع ، وأدام النظر والاشتغال ، وطلب الحديث ، واعتنى به ، فانتقى ، وخرج ، وألف ، وجمع ، وسمع على جماعة من أصحاب النجيب الحراني ، ومن بعدهم : كالشهاب أحمد بن محمد بن فتوح التجيبي ”مسند الأسكندرية“ .
والشهاب أحمد بن محمد بن قيس الأنصاري ”فقيه القاهرة . والأسكندرية“ . والشمس محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان ”شيخ الشافعية“ . وجلال الدين أبي الفتوح علي بن عبد الوهاب بن حسن بن إسماعيل بن مظفر بن الفرات الجريري - بضم الجيم - . وتقي الدين بن عبد الرزاق بن عبد العزيز ابن موسى اللخمي الأسكندري . وتاج الدين محمد بن عثمان بن عمر بن كامل البليسي ، الكارمي الأسكندري . وجمال الدين عبد الله بن أحمد بن هبة الله بن البوري ، الأسكندري ، آه .

(١) نسخته الفوتوغرافية في - ست مجلدات كبيرة - في دار الكتب المصرية ، تحت رقم (١٦٧) ، من التاريخ .

وقال تقى الدين أبوبكر التيمى فى "الطبقات السنية (١)": اشتغل ، وسمع من أصحاب النجب ، وأخذ عن الفخر الزلفى - شارح الكنز - وعن القاضى علاء الدين التركمانى ، وغيرهما ، ولازم مطالعة كتب الحديث ، إلى أن خرّج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشاف ، فاستوعب ذلك استيعاباً بالغاً .

قال فى الدرر "يعنى به الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة": ذكر لى - شيخنا العراقى - أنه كان يرافقه فى مطالعة الكتب الحديثية ، لتخريج الكتب التى كانا قد اعتنينا بتخريجها ، فالعراقى لتخريج أحاديث الإحياء ، والأحاديث التى يشير إليها الترمذى فى الأبواب ، والزلفى لتخريج أحاديث الهداية . والكشاف ، فكان كل منهما يعين الآخر ، ومن كتاب الزلفى فى تخريج أحاديث الهداية استمد "الزركشى" فى كثير مما كتبه من تخريج أحاديث الرافعى .

وقال ابن العديم ، ومن خطه نقلت : شاهدت بخط شيخ الإسلام حافظ الوقت ، شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن حجر العسقلانى ما صورته - بعد أن ذكر غالب ما نقلناه هنا من الدرر منه - : جمع تخريج أحاديث الهداية ، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث . والآثار فى الأصل ، وما أشار إليه إشارة ، ثم اعتمد فى كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ، ثم هو فى ذلك كثير الإيناف ، يحكى ما وجده من غير اعتراض ، ولا تعقب غالباً ، فكثرت إقبال الطوائف عليه ، واستوعب أيضاً فى تخريج أحاديث الكشاف (٢) ما فيه من الأحاديث المرفوعة خاصة ، فأكثر من تبين طرقها ، وتسمية مخرجها على نمط ما فى أحاديث الهداية ، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التى يذكرها الزحشرى بطريق الإشارة ، ولم يتعرض غالباً لشيء من الآثار الموقوفة ، ورأيت بخطه كثيراً من الفوائد ، مفرقا ، رحمه الله ، وعفاه عنه بمنه وكرمه ، اه ، انتهى ما حكاها التيمى فى "طبقاته" .

- (١) نسخته المخطوطة فى التيمورية ، من دار الكتب المصرية ، تحت رقم (٥٤٠) من التاريخ ، فى - أربع مجلدات (٢) وقد أخطأ النواب ، صديق حسن خان فى كتابه "الأكسیر - فى أصول التفسير ، حيث جعل تخريج أحاديث "الكشاف" ، للحافظ ابن حجر ، وتلخيصه للحافظ الزلفى ، وذكر هذه الأوصاف - التى ذكرها ابن حجر لتخريج الزلفى - لتخريج ابن حجر ، فمكس الأمر ، ونبه عليه ، الفاضل الشيخ الكنوى فى "تلفيقات الفوائد البهية" ، والعجب أنه كيف خنى عليه هذا ! مع أن ابن حجر ولد بعد وفاة الزلفى بأحد عشر عاماً ، فكيف يمكن أن يلخص الزلفى كتاب ابن حجر ؟ ! ولم يكن هو عند ذاك فى عالم الوجود ، وكثير له فى تراجه أمثال هذه الأوهام

وقال الشيخ جلال الدين السيوطي في ذيل "تذكرة الحفاظ" - للذهبي : سمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعي ، شارح "الكنز" . والقاضي علاء الدين بن التركماني . وابن عقيل ، وغير واحد ، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج "أحاديث الهداية - وأحاديث الكشاف" ، واستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، اهـ ، ومثله قال في "حسن المحاضرة" ، عند ذكر حفاظ الحديث ، ونقاده بمصر : ص ١٥١ - ج ١ .

قال البحاث الكبير ، الأستاذ المحقق الشيخ "محمد زاهد الكوثري" ، طال بقاؤه في "حواشيه" على "ذيل ابن فهد" : واستمد ابن حجر نفسه في تخاريجهم كذلك ، وقال الفاضل المحقق الشيخ "عبد الحى اللكنوى" في "الفوائد البهية" : به استمد من جاء بعده من شراح الهداية ، بل به استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجهم : كتخريج أحاديث "شرح الوجيز" - للرافعي . وغيره ، اهـ . وقال الأستاذ الكوثري : والزيلعي أعلى طبقة من العراقي ، وعمله هذا معه - أى مرافقته في التخاريج - يدل على ما كان عليه من الأخلاق الجميلة والتواضع ، وتجاريجهم شهود صدق على تبرحه وسعة اطلاعه في علوم الحديث ، من : معانيه . وأسماء رجاله . ومتونه . وطرقه ، وقد رزقها الله الاتفاف بها ، والتداول بأيدي أهل العلم بالحديث على مدى القرون ، وكان بعيداً عن التعصب المذهبي ، يحشد الروايات ، وقد لا يتكلم فيما له كبير مجال ، انتهى كلامه .

قال الراقم : وكان الأستاذ الكوثري يعرض إلى كثير من الحفاظ الشافعية ، ولا سيما حامل لوائهم في المتأخرين ، الحافظ ابن حجر ، فانه بضد الحافظ الزيلعي ، يبخس الحنفية حقهم في أمثال هذه المواضع ، ويتكلم فيما لا يكون للكلام فيه مجال ، ومن دأبه في كتبه - ولا سيما "فتح الباري" - أنه يغادر حديثاً في بابه يكون مؤيداً للحنفية ، مع علمه ، ثم يذكره في غير مظانه ، لئلا ينتفع به الحنفية .

قال شيخنا إمام العصر ، الشيخ "محمد أنور الكشميري" ، ثم الديوبندي "رحمه الله تعالى" : كان الحافظ جمال الدين الزيلعي ، من المشائخ الصوفية ، الذين ارتاضت نفوسهم بالمجاهدات والخلوات ، وتزكت قلوبهم عن الرذائل والشهوات ، كما كان من أكابر المحدثين الحفاظ ، بحور العلم والحديث ، وترى من آثار تركية نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئاً ، بل يمشی مع الخصوم ، ويسايرهم بغاية الإنصاف .

وبمثل هذه الميزة امتاز الشيخ الحافظ ، تقى الدين بن دقيق العيد ، رحمه الله ، بين علماء عصره ، وكان هو أيضاً من أكابر الصوفية ، صاحب كرامات ، لا يتعصب لأهل مذهبه ، وربما يقصد في تحقيقه إفادة الحنفية وتأييدهم ، وحاشاه أن يبخس حقهم ، ومثله منا - في الجمع بين طريقة القوم ، وبين علوم الشريعة ، ثم النَّصَفَ والعدل - الشيخ المحقق ابن الهمام ، صاحب "فتح القدير" ، وهذا بخلاف الحافظ ابن حجر ، فيتطلب دائماً مواقع العلل ، ويتوخى مواضع الوهن من الحنفية ، ولا يأتي في أبحاثه ما يفيد الحنفية ، ويقول شيئاً ، وهو يعلم خلاف ذلك ، ولا يليق بجلالة قدره ذلك الصنيع ، وحاشاى أن أغض من قدر الحافظ ابن حجر الذى يستحقه ، وإنما هي حقائق ناصعة ، ووقائع ثابتة ، يجب على الباحث الناقد أن يعرفها ، عفا الله عنه ، وبدل سيئاته حسنات .

وسمعت منه رحمه الله : أن الشيخ ابن الهمام كل ما ذكره في "فتحه" من أدلة مذهبنا ، مستفاد من تخريج الإمام الزيلعي ، ولم يزد عليه دليلاً ، إلا في ثلاثة مواضع : منها مسألة المهر . وقد رما يجب . وأفادنى الأستاذ الكوثرى : أن من مؤلفات الإمام الزيلعي مختصر "معانى الآثار" - للطحاوى ، وهو من محفوظات مكتبة - رواق الأتراك - بالأزهر ، والكوبريل - بالآستانة - اه .

أما وفاة هذا الإمام الجليل ، فقد اتفقت كلتهم ، ممن ترجم له - كابن حجر . وابن فهد . والسيوطى . والتميمي . والكفوى - على وفاته في "المحرم سنة اثنتين ، وستين ، وسبعمائة" - ٧٦٢ - هجرية ، وزاد ابن فهد تعيينه : "بالحادى عشر من المحرم" ، ولم يتعرض أحد منهم ، لذكر تاريخ ولادته ، ولم أظفر بها ، مع تتبع ، ودفن بالقاهرة ، واتفقت به كلمة من تعرض لوفاته ، والعجب أنه لم يعين أحد قبره ، ولا جهته ، من أصحاب التراجم ، ورجال الطبقات ، والمؤلفين ، في خطط القاهرة ، وآثار مصر : كالمقريزى . وغيره ، والمتصدين لذكر مزارات الأولياء ، وقبور الصالحين بالقاهرة ، كالسكاوى . وغيره ، إلا أن على باشا مبارك في "الخطط التوفيقية" ذكر عند ذكر ، شارع باب الوزير ، في : ص ١٠٣ - ج ٢ ، عطفة الزيلعي ، وقال : عرفت بضريح الشيخ الزيلعي المدفون بها ، اه . ولم يعينه من هو ، فوصلت إلى العطفة المذكورة الواقعة في - شارع المحجر - برفقة صديق المحترم . الشيخ عبد المجيد الدسوقي عطية ، وبمساعدة الأستاذ الفاضل إبراهيم بن مختار الزيلعي ، فألفينا في آخر العطفة بيتاً مغلقاً ، واطلعنا إلى شباكها ، فاذا هو مكتوب على غلاف المرقد الشريف :

هذا مقام الإمام عبد الله الزيلعي ، وكان خارج البيت فوق الباب ، كتابة في حجر منحوتة ، فقرأنا فيه كلمة : عبد الله ، وكلمة ”الزيلعي“ ، ولكن كان في القلب شيء ، فاستظهرت بالأستاذ ”حسن قاسم“ عالم هذه الآثار ، فذهب وقرأ اللوح ، بعد أن أتعب نفسه ، فاذا هو ”أبو عبد الله ، فاتضح أنه غيره ، ثم الأستاذ ”حسن قاسم“ يجزم بأن ضريحه بقراقة القاهرة ، يباب النصر ، يئد أنه اندثرت المقبرة هنا ، فلا يعرف اليوم قبر أحد ، والله أعلم .

خصائص هذا الكتاب الجليل

قد سمعت أقوال علماء الأمة ، وحفاظ الحديث في حق المؤلف ، الإمام الحافظ الجهد ، وأغنتنا كلماتهم الموجزة عن الإطناب في مدحه ، يئد أني أحاول أن أشير إلى لمعة من خصائص مؤلفه هذا ، ”نصب الراية- لتخريج أحاديث الهداية“ ، ليكون من بدء الأمر ، بصيرة لأولى الأبصار ، وبصراً لأرباب البصائر ، فيقع الكتاب في جذر قلوبهم ، بانبلاج وانسراح . فن خصائص هذا الكتاب ، أنه - كما أصبح ذخيرة نادرة للذهب الحنفى - كذلك أصبح ذخيرة ثمينة لأرباب المذاهب الأخرى ، من المالكي . والشافعي . والحنبلي ، فكما أن الحنفية يفتقرون إليه في التمسك بعراها الوثيقة ، كذلك أصحاب سائر المذاهب لا يستغنون عنه أبداً .

ولا بدع لو قلت : إنه دائرة المعارف العامة ، لأدلة فقهاء الأمصار ، حيث أحاط بأدلتها ، فلا يرى الباحث فيها بخساً ولا رهقاً .

ومنها : - أن هذا الكتاب الفذ ، خدمة جليلة للأحاديث النبوية - على صاحبها الصلوات والتحيات - أكثر مما هو خدمة للذهب الحنفى ، فليكن أمام الباحث الخثيث ، أنه كما يحتاج إليه الفقيه المتمسك بالمذهب ، كذلك يحتاج إليه المحدث ، فأصبح مقياساً ونبراساً للفقهاء ، والمحدثين .

ومنها - أنه نفع الأمة في الأحاديث ، بتعقبها بجرح وتعديل ، مع سرد الأسانيد ، ثم ذكر فقه الحديث وفوائده ، فالفقيه البارع ، يفوز بأربه من فقه الحديث ، والمحدث الجهد ، يقضى وطره من أحوال الرواة ، ولطائف الأخبار ، والتحديث .

ومنها - أنه وصل إلينا - بواسطة هذا العلق النفيس - نقول : من الكتب القيّمة في

الحديث، التي أصبحت بعيدة شاسعة عن متناول أيدي أهل العلم، وأبحاث سامية فيما يتعلق بالرجال، من كتب أضاعها يد الحدثنان، ولا نرى لها عيناً، غير أثر في الكتب الأثرية، وكتب الطبقات والتراجم، من ذكر أسماؤها: "كصحيح" - أبي عوانة. و"صحيح" - ابن خزيمة. و"صحيح" - ابن حبان. و"صحيح" - ابن السكن. و"مصنف" - ابن أبي شيبة. و"مصنف" - عبد الرزاق. وكثير من المسانيد. والسنن. والمعاجم، وكتاب "الاستذكار، والتمهيد" - لابن عبد البر، و"كتاب المعرفة، والخلافات" - للبيهقي، وعدة كتب من تصانيف أبي بكر الخطيب البغدادي، وكتب ابن عدى، وكتب ابن أبي حاتم، وغيرهم.

ومن كتب المتأخرين، ككتاب "الإمام"، و"الإمام" - للحافظ تقي الدين بن دقيق العيد، وكتب ابن الجوزي، "تجامع المسانيد"، "والعلل المتناهية"، و"كتاب التحقيق"، وغيرها من كتب أعلام الأمة، ومعالم الإسلام.

ومنها - أنه نرى فيه كلمات في موضوع الجرح والتعديل، من أئمة الفن، وجهابذة الحديث، ونقدة الرجال، ما لا نشاهده في الذخيرة التي بين أيدينا، من كتب أسماء الرجال المطبوعة المتداولة، بحيث لو أفردت منه في جزء مجموع، لأصبح كتاباً ضخماً في الموضوع.

فهذه خصائص عندي، كلها على حياها، مزاياء على حدة، وإليك فائدة من فوائد كتابه، تمثيلاً لما قلته.

فائدة: - ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، إذ لم يسلم من كلام الناس، إلا من عصمه الله، بل خرج في "الصحيح" لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي. والحارث بن عبد الأيادي. وأيمن بن نابل الحبشي. وخالد بن مخلد القطواني. وسويد بن سعيد الحرثاني. ويونس بن أبي إسحاق السبيعي. وغيرهم، ولكن صاحباً الصحيح رحمهما الله إذا أخرجنا لمن تكلم فيه، فانهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهد، وعلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي": لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الآثبات، كمالك. وشعبة. وابن عينة، فصار حديثه متابع، وهذه العلة راحت على كثير ممن استدرك على

”الصحيحين“ فتساهلوا في استدراكهم ، ومن أكثرهم تساهلاً ، الحاكم أبو عبد الله في ”كتابه المستدرک“ ، فانه يقول : هذا حديث على شرط الشيخين ، أو أحدهما ، وفيه هذه العلة ، إذ لا يلزم من كون الراوى محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أى حديث ، كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه ، بل الحاكم كثيراً ما يجهىء إلى حديث لم يخرج لغالب رواته في الصحيح ، كحديث روى عن عكرمة عن ابن عباس ، فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخارى ”يعنى لكون البخارى أخرج لعكرمة“ ، وهذا أيضاً تساهل ، وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخارى ، وبعضهم لمسلم ، فيقول : هذا على شرط الشيخين ، وهذا أيضاً تساهل ، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحباً ”الصحيح“ عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ، ثم يقول : هذا على شرط الشيخين ، أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبى ”الصحيح“ لم يحتج به إلا فى شيخ معين ، لا فى غيره ، فلا يكون على شرطهما ، وهذا كما أخرج البخارى . ومسلم حديث خالد بن مخلد القطوانى عن سليمان بن بلال . وغيره ، ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن المثنى ، فان خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى ، فاذا قال قائل فى حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى : هذا على شرط البخارى . ومسلم ، كان متساهلاً ، وكثيراً ما يجهىء إلى حديث فيه رجل ضعيف ، أو متهم بالكذب ، وغالب رجاله رجال الصحيح ، فيقول : هذا على شرط الشيخين . أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل فاحش ، ومن تأمل كتابه ”المستدرک“ تبين له ما ذكرناه ، قال ابن دحية فى كتابه ”العلم“ المشهور : ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبى عبد الله ، فانه كثير الغلط ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده ، وقلده فى ذلك .

ثم ذلك إلماع إلى أمهات الخصائص ، لاجابة بنا إلى استيفاء الأطراف ، بعد الإيماض إلى الباب ، فقد أبدى الصريح عن الرغوة ، وما يوم حليلة بسر ، فترجو الله سبحانه التوفيق ، وإصابة الغرض ، نجاح العمل ، والله الموفق .

تلخيص الكتاب ، وتذييله

ثم ليُعلم أن الحافظ ابن حجر قد لخص هذا الكتاب ، وسماه ” الدراية - في تلخيص نصب الراية “ وسمعت من شيخنا إمام العصر مولانا ” محمد أنور “ رحمه الله : أن الحافظ ما أجاد في تلخيصه ، كما كان يرجي من براعته في التنقيح والتحرير ، وعلو كعبه في التلخيص ، وغادر كثيراً من غرر النقول التي ما كان يحرق تركها ، وقد طبع هذا التلخيص مرتين - بالهند - ، وسموه في طبعة ” نصب الراية “ ، وطبع أيضاً على هوامش ” الهداية “ .

هذا ، وللشيخ المحدث ” قاسم بن قطلوبغا “ الحنفى ، ذيل على هذا التخريج ، سماه : ” منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية - للزيلعي “ ، والأسف أننا مع شدة الاستقراء ، لم نظفر بوجوده في مكتبة ، وإلا فكان ” المجلس العلى “ يريد أن يستوفى فائدة الكتاب بهذا الذيل ، ليكون درة التاج لهام التخريج ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ،

رواية الكتاب

يرويه غالب أصحاب الأثبات ، بطريق أمين الدين الأقصرائى ، عن الحافظ شمس الدين محمد بن الجزرى المقرئ ، عن المؤلف الزيلعي ، راجع ” الأمم ، لا يفاظ الهمم “ .



تتفة

من ترجمة صاحب "الهداية"

بعد أن ذكرت ترجمة صاحب "تخريج الهداية" سنح لي أن ألحق بها ترجمة صاحب الهداية ، ليعرف منزلة هذا الإمام علماء غير المذهب الحنفي ، فان الكثرة الغامرة من علماء العصر يحظ ضئيل من معرفة رجال العلم ، من غير مذهبهم ، وأما أهل مذهبه ، ولا سيما علماء الأفغان . والهند ، فهو أشهر عندهم من نار على علم .

قال الحافظ عبد القادر القرشي في "الجواهر المضيئة" : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني ، شيخ الإسلام ، برهان الدين المرغيناني ، العلامة المحقق "صاحب الهداية" ، اهـ .
ولفظ الفاضل اللكنوي في "الفوائد البهية" : كان إماماً فقيهاً ، حافظاً محدثاً ، مفسراً ، جامعاً للعلوم ، ضابطاً للفنون ، متقناً ، محققاً ، نظاراً ، مدققاً ، زاهداً ، ورعاً ، بارعاً ، فاضلاً ، ماهراً ، أصولياً ، أديباً ، شاعراً ، لم تر العيون مثله ، في العلم والآداب . وله اليد الباسطة في الخلاف ، والباع الممتد في المذهب ، اهـ .

"مرغينان" - بفتح الميم - مدينة من بلاد - فرغانة - ، "فرغانة" - بفتح الفاء - ، وراء الشاش ، وراء جيحون وسيحون . وأيضاً ، فهي قرية من قرى فارس . قاله القرشي .

تفقه على أئمة عصره ، كفتي الثقلين ، نجم الدين "أبي حفص عمر النسفي" . وابنه أبي الليث "أحمد النسفي" . والصدر الشهيد "حسام الدين عمر" . والصدر السعيد "تاج الدين أحمد" .
"وأبي عمرو عثمان اليكندى" تليد ، شمس الأئمة "السرخسي" . وغيرهم .

وأقر له بالفضل ، والتقدم ، أهل عصره ، كالإمام غفر الدين - قاضي خان - وصاحب المحيط ، وصاحب الذخيرة . والشيخ زين الدين العتاني . وظهر الدين البخاري ، صاحب "الفتاوى الظهيرية" ، وغيرهم .

فاق شيوخه ، وأقرانه ، وأذعنوا له كلهم ، ولا سيما بعد تصنيفه لكتاب "الهداية" .
و"كفاية المنتهى" . "ونشر المذهب" .

ومن مؤلفاته أيضاً كتاب "المنتقى" . "والتجنيس والمزيد" . "ومناسك الحج" . "ومختارات النوازل" . وكتاب في "الفرائض" . انتهى ملخصاً ، وملقطاً من "الجواهر" . و "الفوائد" .

طبعة المؤلف

عده ابن كمال باشا ، من أصحاب الترجيح ، وبعضهم ، من أصحاب التخريج ، وقيل : هو من المجتهدين في المذهب ، ومال إليه الفاضل اللكنوي ، في تعليقاته على ” الفوائد البهية “ ، توفي رحمه الله تعالى ، سنة ثلاث ، وتسعين ، وخمسمائة - ٥٩٣ - هـ .

” الهداية “

صنف كتاباً ، سماه ” بداية المبتدى “ جمع فيه كتابي : القدوري . والجامع الصغير ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، وزاد عليهما مسائل عند الضرورة ، ثم شرحه بكتاب سماه ” كفاية المنتهى “ ، في ثمانين مجلداً ، ثم اختصره في ” كتاب ، سماه الهداية “ . صنف ” الهداية “ في ثلاث عشرة سنة ، وبقي صائماً في عهد تأليفه لهذا الكتاب ، لم يطلع على صومه أحد .

قال إمام العصر ، المحدث ، الشيخ ” محمد أنور الكشميري الديوبندي “ رحمه الله : ليس في أسفار المذاهب الأربعة كتاب بمثابة كتاب ” الهداية “ في تلخيص كلام القوم ، وحسن تعبيره الرائق ، والجمع للمهمات في تفقه نفس ، بكلمات كلها درر وغرر .

وقال : وقد صدق من قال من بعض أفاضل الشيعة : إن كتب الأدب العربي في المسلمين ثلاثة : التنزيل العزيز . وصحيح البخاري . وكتاب ” الهداية “ ، اهـ .

وقال : براعة الإيحاء ، وفضل الأدب يظهر في إفصاح التعبير الأدبي في غوامض الأبحاث ، ومشكلات المسائل ، ليست المزية في فصاحة عبارات الحقائق والأزهار ، وذكر النسائم ، وخير الأنهار ، فانه باب طرّقه كل شاعر وكاتب .

وقال : لا يدرك شأو صاحب ” الهداية “ في فقهه ألف فقيه ، مثل صاحب ” الدر المختار “ ، فان صاحب ” الهداية “ فقيه النفس ، عله علم الصدر . وعلم صاحب ” الدر المختار “ علم الصحف والأسفار ، وإن البون بينهما لبعيد .

وقال : سألتني بعض الفضلاء ، هل تقدر على أن تؤلف كتاباً ، مثل - فتح القدير ، وهو ” شرح الهداية “ - في الدقة والتحرير ؟ قلت : نعم ، قال : ومثل ” الهداية “ ؟ ، قلت : كلا ، ولو عدة أسطر . قال الراقم : وناهيك بهذه الكلمات ، من هذا الأستاذ الإمام ، إمام العصر . في منزلة هذا

الكتاب الجليل ، وإنما ليست مجازفة وإطراء ، بل خرجت من فكرة دقيقة صائبة ، غاصت في دَرَكَ الكتاب بمكابدة العناء والتعب ، فقدّم درر تحقيقه للقوم التي أخرجها عن دَرَكَه بعد برهة من الدهر .

شروح ” الهداية ” فقهاً وحديثاً

قد ذكر صاحب كشف الظنون من شروح الهداية ، والتعليقات عليها ، والتخاريج لأحاديثها ، قدراً كبيراً يجاوز ستين شرحاً ، ولو أخذنا في التحقيق وضم الحواشي والشروح إليه بعد عهد صاحب الكشف ، وإلحاق شروحها في اللغة الفارسية ، واللغة الأردنية ، لزدنا على القدر المذكور قدراً غير يسير . ولاستقصاء البحث موضع غير هذا .

وأول شروحها ” النهاية ” - لحسام الدين الصغاني ، تلميذ صاحب ” الهداية ” ، وقيل : غيرها ، ومن شروحه ” الفوائد ” - لحمد الدين الضرير . و ” معراج الدراية ” - لقوام الدين الكاكي . و ” الكفاية في دراية الهداية ” لعمر بن صدر الشريعة . و ” غاية البيان ، ونادرة الأقران ” - للإمام قوام الدين أمير كاتب الإيتقاني ، المتوفى سنة ٧٥٨ - هـ ، صاحب الشامل ، شرح أصول البردوي . و ” البناية ” - للشيخ بدر الدين الحافظ العيني ، شارح صحيح البخاري ، المتوفى سنة ٨٥٥ - هـ . و ” العناية ” - للشيخ أكل الدين البارتقي . و ” الغاية ” - لأبي العباس السروجي ، الإمام المحدث ، وتكملته عن الشيخ المحدث ، سعد الدين الديري .

وتصدي لتخريج أحاديثها ، الحافظ عبد القادر القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٥ - هـ ، وسماه : ” العناية في تخريج أحاديث الهداية ” .

والحافظ البار ، علاء الدين علي بن عثمان المارديني ، المتوفى سنة ٧٥٠ - هـ ، صاحب ” الجوهر النقي ” في الرد على البيهقي ، وهو شيخ الحافظ الزيلعي ، وسماه ” الكفاية في معرفة أحاديث الهداية ” . والحافظ جمال الدين الزيلعي ، سماه ” نصب الراية - لأحاديث الهداية ” ، وقد فرغنا من ترجمته ومزاياه ، وذيل تخريجه ، الحافظ الشيخ ” قاسم بن قطلوبغا الحنفي ” ، وسماه : ” منية الأملعي ” ، وتقدم ذكره ، وللشيخ مصلح الدين ، مصطفى السروري تعليق على شرح ابن الشحنة في ” التنبيه على أحاديث الهداية ” ، وللحافظ ابن حجر ” الدراية - في تلخيص نصب الراية ” ، وقد تقدم في - ترجمة الزيلعي - .

وطبع من شروحه ” فتح القدير ” - للشيخ ابن الهمام السيواسي بمصر ، مع تكملته ، وهو من أمّتن الشروح ، وأبرعها ، وطبع بالهند أيضاً . و ” العناية ” - للشيخ البارتقي . و ” الكفاية ” ... وهما من أحسن شروحها فقهاً ، وطبعت هذه الثلاثة بمصر بمجموعة . وطبع ” البناية ” - للعيني

في الهند، طبعاً سقيماً، وأصبح اليوم نادراً جداً، وهو من أنفع الشروح، حلاً لغوامض الكتاب، ثم جمعاً بين أبحاث الفقه، وأبحاث الحديث، وهو يحتاج إلى إعادة الطبع، مع عناية بالتصحيح باللغة، وبما نحن في اشتياق وحاجة شديدة إلى طبعه من الشروح، فيما أرى - " غاية البيان " - للاتقاني . و " معراج الدراية " - لقوام الدين الكاكي : و " الغاية " - للشيخ أبي العباس السروجي ، حافظ الحديث .

قال الراقم : لم يخدم كتاب في الفقه من المذاهب الأربعة ، مثل كتاب " الهداية " ، ولم يتفق على شرح كتاب في الفقه ، من الفقهاء ، والمحدثين ، والحفاظ المتقنين ، مثل ما اتفقوا على كتاب الهداية ، وناهيك بهذا الإقبال العظيم ، وتلقى القوم إياه بالقبول ، فمن شراحه من الفقهاء المحدثين ، أعلام العصر ، وأعيان القوم ، مثل الحافظ العيني . وقوام الدين الاتقاني . وقوام الدين الكاكي . وابن الهمام السيواسي . ومن مخرجه من جهابذة الحفاظ ، مثل المارديني . والزيلعي . والقرشي . وابن حجر . والقاسم بن قطلوبغا الحنفی ، فكفى لكتابه فضلاً وشرفاً ، أمثال هؤلاء الأعيان في شارحيه ، ومخرجه ، فهل هذه المزية تساجل ، أو تجاري ؟ :

وما كل مخضوب البنان بثينة * ولا كل مصقول الحديد يمان
وفي هذا القدر كفاية لأولى الألباب ، والله الهادي إلى الصواب . وصلى الله تعالى على صاحب
النفس القدسية ، والأنفاس الزكية ، صفوة البرية ، محمد وآله ، وصحبه ، وبارك ، وسلم .

محمد يوسف بن السيد محمد زكريا بن السيد مزمل شاه البنسُوري ،
نزيل " القاهرة " ، عفا الله عنه ، وعافاه ، وجعل آخرته خيراً
من أولاه ، عضو " المجلس العلي " ، والمدرس بالجامعة
الإسلامية — داهيل سورت — الهند
يوم الاثنين ٢١ ، من الربيع الآخر ، سنة ١٣٥٧ هـ

تقدمة (١)

”نصب الراية“

وكلية عن فقه أهل العراق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعلى منازل الفقهاء ، إعلاء يوازن ما لهم من الهمم القعساء ، في خدمة الحنيفة السمحة البيضاء ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء ، وسند الأتقياء ، ومخرج الأمة من الظلمات إلى النور والضياء ، وعلى آله وصحبه ، السادة النجباء ، والقادة الأصفياء ، شمس الهداية ، وبدور الاهتداء ، الناضري الوجوه ، بتبليغ ما بلغوه من أدلة الشريعة الغراء .

وبعد : فإن كتاب ”نصب الراية - لتخريج أحاديث الهداية“ للإمام الحافظ الفقيه الناقد الشيخ ”عبدالله بن يوسف الزيلعي“ - أعلى الله سبحانه منزلته في الجنة - كتاب لا نظير له في استقصاء أحاديث الأحكام ، حيث كان مؤلفه لا يفتر ساعة عن البحث ، ولا يعوقه عن التقيب عائق ،

(١) تحتوي على مزينة تخريج الحافظ الزيلعي على تخاريج سائر حفاظ الحديث ، وكلية في القياس والاستحسان ، وبيان حقيقة الرأي في نظر السلف ، وذكر مزينة الكوفة على سائر البلاد ، في عهد الصحابة ، وبعده ، قرآناً ، وسنة . فقهاً ، وتحديثاً ، وعربية ، وغيرها ، وذكر الحفاظ ، والمحدثين من الحنفية في العصور المختلفة ، وكلامة في الجرح والتعديل . وهذه جواهر ودرر من الحقائق الناصعة التاريخية ، التي لا مجال للكلام فيها ، عند البصير المنصف ، وغرر قول من الأكابر ما لا يتفاه إلا أمثالهم ، جاد بها قلم المحقق النظار ، المحنك المتبحر ، الأستاذ الكبير الشيخ ”محمد زاهد الكوثري“ ، في مجلة المستوفى بالناس ”المجلس العلمي“ ، من فضيلته ، طالت حياته في عافية ”البنوري“ ،

ولا يحول دون فحسه تواكل ، ولا تكاسل ، ولا يزهده في الأخذ عن أقرانه ، وعمن هو دونه كبر النفس ، وسعته في العلم ، بل طريقته الدأب ، ليل نهار ، على نشدان طلبته ، أينما وجد ضالته ، وهذا الإخلاص العظيم ، وهذا البحث البالغ ، جعلنا لكتابنا من المنزلة في قلوب الحفاظ ، مالا تساميه منزلة كتاب من كتب التخريج ، والحق يقال : إنه لم يدع مطعماً لباحث وراء بحثه وتنقيبه ، بل استوفى في الأبواب ذكر ما يمكن لطوائف الفقهاء أن يتمسكوا به على اختلاف مذاهبهم ، من أحاديث ، قلما يهتدى إلى جميع مصادرها أهل طبقة ، ومن بعده من محدثي الطوائف ، إلا من أجهد نفسه لإجهاده ، وسعى سعيه لوجود كثير منها في غير مظانها ، بل قل من ينصف إنصافه ، فيدون أدلة الخصوم تدوينه ، غير مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة ، مع بيان ما لها وما عليها ، بغاية النصفة ، بخلاف كثير ممن ألفوا في أحاديث الأحكام في المذاهب ، فإنك تراهم يغلب عليهم التقصير في البحث ، أو السير وراء أهواء ، والتقصير في البحث ، يظهر المسألة القوية الحجة بمظهر أنها لا تدل عليها حجة ، والسير وراء هوى ، تعصب يأباه أهل الدين ، وأخطر ما يغشى على بصيرة العالم عند النظر في الأدلة ، هو التعصب المذهبي ، فإنه يلبس الضعيف لباس القوى ، والقوى لباس الضعيف ، ويجعل الناهض من الحجة داحضاً ، وبالعكس ، وليس ذلك شأن من يخاف الله في أمر دينه ، ويتهيب ذلك اليوم الرهيب الذي يحاسب فيه كل امرئ على ما قدمت يداه ، فإذا وجد المتفقه من هو واسع العلم ، غواص لا يتغلب عليه الهوى ، بين حفاظ الحديث ، فليعض عليه بالنواجذ ، فإن ذلك ، الكبريت الأحمر بينهم ، والحافظ الزيلعي هذا ، جامع لتلك الأوصاف حقاً ، ولذلك أصبحت أصحاب التخريج بعده عالة عليه ، فدونك كتب : البدر الزركشي . وابن الملقن . وابن حجر . وغيرهم ، من الذين يظن بهم أنهم يخلقون في سماء الإعجاب ، ويناطحون السحاب ، وقارنها بكتب الزيلعي ، حتى تتيقن صدق ما قلنا ، بل إذا فعلت ذلك ربما تزيد ، وتقول : إن سدى تلك الكتب ولحمها ، كتب الزيلعي ، إلا في التعصب المذهبي ، وكتاب الزيلعي هذا يجد فيه الحنفى صفوة ما استدل به أئمة المذهب من أحاديث الأحكام ، ويلقى المالكي فيه نقاوة ماخرجه ابن عبد البر في " التمهيد " . و " الاستذكار " ، وخلاصة ما بسطه عبد الحق في كتبه ، في أحاديث الأحكام ، والشافعي يرى فيه غربلة ماخرجه البيهقي في " السنن " . و " المعركة " . وغيرهما ، وتمحيص ما ذكره النووي في " المجموع " . و " شرح مسلم " ، واستعراض ما بينه ابن دقيق العيد في " الإلمام " . و " الإمام " . و " شرح العمدة " ، وكذلك الحنبلي يلاقى فيه وجوه النقد في " كتاب التحقيق " - لابن الجوزي . و " تنقيح التحقيق " - لابن عبد الهادي ، وغير ذلك من

الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام ، بل يجد الباحث فيه سوى ما في الصحاح . والسنن . والمسانيد . والآثار . والمعاجم ، من أدلة الأحكام أحاديث في الأبواب ، من مصنف ابن أبي شيبة . - أهم كتاب في نظر الفقيه . - ومصنف عبد الرزاق . ونحوهما ، مما ليس بمتناول يد كل باحث اليوم ، مع استيفاء الكلام في كل حديث ، من أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ومن كتب العلل المعروفة ، وهذا مما جعل لهذا الكتاب ميزة عظيمة بين كتب التخريج . ولا أريد بهذا ، الثناء على كتابه تثبيط العزائم ، وتخدير الهمم ، ولا إنكار أنه لا نهاية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من خبايا العلوم ، ولا نبي أن في كتب من بعده بعض فوائد ، يشكر مؤلفوها عليها ، ويزداد استقاء أمثالها من ينابيعها الصافية ، عند مضاعفة السعي ، وصدق العزيمة ، وإنما قلت ما قلت ، إعطاء لكل ذي حق حقه ، وإجلالا للعلم ، واستنباضاً للهمم ، نحو محاولة الاستدراك ، على مثل هذا العالم الجليل . وهذا حافظ واحد من حفاظ الحنفية ، قام بمثل هذا العمل العظيم الذي وقع موقع الإعجاب الكلي بين طوائف الفقهاء كلهم ، في عصره ، وبعد عصره ، فمن قلب صحائف هذا الكتاب ، ودرس ما في الأبواب من الأحاديث ، تيقن أن الحنفية في غاية التمسك بالأحاديث . والآثار في الأبواب كلها ، لكن لا تخلو البسيطة من متعنت يتقوّل فيهم ، إما جهلاً . أو عصبية جاهلية ، فرة يتكلمون في أخذهم بالرأي ، عند فقدان النص ، مع أنه لا فقه بدون رأي ، ومرة يرمونهم بقلّة الحديث ، وقد امتلأت الأمصار بأحاديثهم ، وأخرى يقولون : إنهم يستحسنون ، ومن استحسن فقد شرّع ، وأين يكون موقع هذا الكلام من الصدق ؟ ! بعد الاطلاع على كلامهم في الاستحسان ، وكيف يستطيع القائل بالقياس رد الاستحسان ؟ والشرع لله وحده ، إنما الرسول صلوات الله عليه - مبّله ، وقصارى ما يعمل الفقيه فهم النصيرص فقط ، فمن جعل للفقيه حظاً من التشريع ، لم يفهم الفقه والشرع ، بل ضل السبيل ، وجعل شرع الله من الأوضاع البشرية ، وحاش لله أن يجعل للبشر دخلاً في شرعه ووجيه .

هذا ، وقد رأيت تنفيذ تلك التقولات ، بسرد مقدمات في الرأي والاجتهاد ، وفي الاستحسان الذي يقول به الحنفية ، وفي شروط قبول الأخبار عندهم ، وفي منزلة الكوفة من علوم القرآن . والحديث . والعلوم العربية . والفقه . وأصوله ، وكون الكوفة ينبوع الفقه ، المشرق ، من بلاد المشرق ، المنتشر في قارات الأرض كلها ، وميزة مذهب أهل العراق على سائر المذاهب ، ومبلغ اتساعهم في الحفظ ، وكثرة الحفاظ بينهم من أقدم العصور الإسلامية إلى عصرنا هذا ، زيادة على ما لهم من الفهم الدقيق ، والغوص في المعاني ، وقد اعترف لهم بذلك كل الخصوم ، ونظرة عجيلى في كتب الجرح والتعديل ، والله سبحانه حسبي ، ونعم الوكيل .

الرأى والاجتهاد

وردت فى الرأى ، آثار تدمه . وآثار تمدحه ، والمذموم هو الرأى عن هوى ، والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص ، على طريقة فقهاء الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، برد النظر إلى نظيره ، فى الكتاب ، والسنة . وقد خرج الخطيب غالب تلك الآثار فى " الفقيه والمتفقه " ، وكذا ابن عبد البر ، مع بيان موارد تلك الآثار . والقول المحتم فى ذلك : إن فقهاء الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، جروا على القول بالرأى بالمعنى الذى سبق " أعنى استنباط حكم النازلة من النص " ، وهذا من الإجماعات التى لا سبيل إلى إنكارها ، وقد قال الإمام أبوبكر الرازى فى " الفصول " ، بعد أن سرد ما كان عليه فقهاء الصحابة . والتابعين من القول بالرأى : " إلى أن نشأ قوم ذو جهل بالفقه وأصوله ، لا معرفة لهم بطريقة السلف ، ولا توقى للإقدام على الجهالة ، واتباع الأهواء البشعة التى خالفوا بها الصحابة ، ومن بعدهم من أخلافهم ، فكان أول من نفى القياس والاجتهاد فى أحكام الحوادث ، إبراهيم النظام ، وطعن على الصحابة من أجل قولهم بالقياس ، ونسبهم إلى ما لا يليق بهم ، وإلى ضد ما وصفهم الله به ، وأثنى به عليهم - بتهوره وقلة علمه بهذا الشأن - ، ثم تبعه على هذا القول نفر من المتكلمين البغداديين ، إلا أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه ، ولم يعيبوهم ، لكنهم ارتكبوا من المكابرة ، وجحد الضرورة أمراً بشعاً ، فراراً من الطعن على السلف ، فى قولهم بالاجتهاد والقياس ، وذلك أنهم زعموا أن قول الصحابة فى الحوادث كان على وجه التوسط والصلاح بين الخصوم . . . لا على وجه قطع الحكم ، وإبرام القول ، فكأنهم قد حسنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة ، وتخلصوا من الشناعة التى لحقت النظام بتخطئه السلف . ثم تبعهم رجل من الحشو جهول ، يريد - داود بن على - لم يدر ما قال هؤلاء ، ولا ما قال هؤلاء ، وأخذ طرفاً من كلام النظام ، وطرفاً من كلام متكلمى بغداد ، من نفاة القياس ، فاحتج به فى نفى القياس والاجتهاد ، مع جهله بما تكلم به الفريقان ، من مثبتى القياس ، ومبطليه ، وقد كان مع ذلك يبنى حجج العقول ، ويزعم أن العقل لاحظ له فى إدراك شئ من علوم الدين ، فأنزل نفسه منزلة البهيمة بل هو أضل منها ، اه " ، وأبوبكر الرازى أطال النفس جداً فى إقامة الحجة على حجية الرأى والقياس ، بحيث لا يدع أى مجال للتشغيب ضد حجيته ، فالرأى بهذا المعنى ، وصف مادح يوصف به كل فقيه ، يبنى عن دقة الفهم ، وكمال النوص ، ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر فى " كتاب المعارف " الفقهاء بعنوان أصحاب الرأى ، ويعده فيهم الأوزاعى . وسفيان الثورى . ومالك بن أنس رضى الله عنهم ، وكذلك

تجد الحافظ محمد بن الحارث الحشني، يذكر أصحاب مالك في "قضاة قرطبة" باسم أصحاب الرأي، وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفرضي في "تاريخ علماء الأندلس"، وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العضال من "الموطأ" في صدد الرد على ما يرويه النقلة عن مالك، في تفسير الداء العضال: ولم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من أهل الرأي من أصحابه "يعني أهل الفقه، من أصحاب مالك" إلى غير ذلك، مما لا حاجة إلى استقصائه هنا.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذم "الرأي عن هوى" في فقه الفقهاء، وفي ردهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتاب الله، وسنة رسوله، إنما هو هوى بشع، تنبذه حجج الشرع، وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم، فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حينما كان يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق، وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب. والسنة. والإجماع. والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها. وأما أهل الحديث فهم الرواة النقلة، وهم الصيادلة، كما أن الفقهاء هم الأطباء، كما قال الأعمش، فاذا اجترأ على الإفتاء أحد الرواة الذين لم يتفقهوا، يقع في مهزلة، كما نص الرامهرمزي في "الفصل". وابن الجوزي في "التلبس". و"أخبار الحقي". والخطيب في "الفيح والمنتقى"، على نماذج من ذلك، فذكر مدرسة للحديث هنا، مما لا معنى له^(١)، قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الخنيلي في شرح "مختصر الروضة" - في أصول الخنابلة: "واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغنى في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط، وتنقيح الذي لا نزاع في صحته، وأما بحسب العلية فهو في عرف السلف "من الرواة" بعد محنة خلق القرآن؛ علم على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبو حنيفة، ومن تابعه منهم... وبالغ بعضهم في التشنيع عليه... وإني، والله لا أرى إلا عظمته بما قالوه، وتنزيهه عما إليه نسبوه، وجملة القول فيه: إنه قطعاً، لم يخالف السنة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لاثمة، وحججه بين أيدي الناس موجودة، وقل أن ينتصف منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر، وبتقدير الإصابتة أجران، والطاعنون عليه إما حساد. أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخر ما صح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه، والثناء عليه، ذكره أبو الوارد من أصحابنا في "كتاب أصول الدين"، اه.

وقال الشهاب بن حجر المكي الشافعي في "خيرات الحسان" : ص ٣٠ : "يتعين عليك أن لاتنهم من أقوال العلماء - أى المتأخرين من أهل مذهبه - عن أبي حنيفة . وأصحابه أنهم أصحاب الرأي ، أن مرادهم بذلك تنقيصهم ، ولانسبتهم إلى أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ ، ولا على قول أصحابه ، لأنهم برآء من ذلك ، ثم بسط ما كان عليه أبو حنيفة . وأصحابه في الفقه ، من الأخذ بكتاب الله ، ثم بسنة رسوله ، ثم بأقوال الصحابة ، ردأ على من توهم خلاف ذلك ، ولا أنكر أن هناك أناساً من الرواة الصالحين ، يخصون أبا حنيفة . وأصحابه بالوقعة من بين الفقهاء ، وذلك حيث لا ينتهبون إلى العلل القادحة في الأخبار ، التي تركها أبو حنيفة . وأصحابه ، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وجه استنباط هؤلاء ، الحكم من الدليل ، لدقة مداركهم ، وجود قرائح النقلة ، فيطعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وهذا النبز منهم لا يؤذى سوى أنفسهم . وأما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملة وتفصيلاً ، فخطأ أبي حنيفة . وأصحابه من شتائمه مثل حظ باقي الأئمة القائمين بالقياس . والقاضي أبو بكر بن العربي ممن قام بواجب الرد عليه في "العواصم والقواصم" ، وليس لابن حزم شبه دليل ، فيما يدعيه من نفي القياس ، غير المجازفة بنفي ما ثبت من الصحابة في حجية القياس ، وغير الاجترار على تصحيح روايات واهية ، وردت في رد القياس ، والغريب أن بعض أصحاب - المجالات - ممن لم ينشأ نشأة العلماء ، اتخذ مجلته منبراً يخطب عليه للدعوة إلى مذهب ، لا يدري أصله ولا فرعه ، فألف قبل عشر سنوات رسالة في "أصول التشريع العام" وجمع فيها آراء ابن حزم في نفي القياس ، وآراء بعض مثبتيه ، على طريق غير طريق الأئمة المتبوعين ، وآراء أخرى لبعض الشذاذ ، يبنى مذهبه على ما يعده مصلحة فقط ، وإن خالف صريح الكتاب والسنة ، فصار بذلك جامعاً لأصول متضادة ، تتفرع عليها ، فروع متضادة ، لا يجتمع مثلها ، إلا في عقل مضطرب ، وما هذا إلا من قبيل محاولة استيلاء البشر من البقر ، ونحوه ، فترى ابن حزم يحتج في نفي القياس بحديث "نعيم بن حماد" الذي سقط نعيم بروايته ، عند جمهرة النقاد ، وليس ابن حزم على علم من ذلك ، وهذا مما يعرفه صغار أهل الحديث من المشاركة ، وهو حديث قياس الأمور بالرأى ، وفي سنده أيضاً "حريز الناصبي" ، وإن كان الصحافي - المتمجد ! - يجعله : جريراً ، ويزيد على حجة ابن حزم حجة أخرى ، وهي حديث : سبأيا الأعمى في "ابن ماجه" ويرى - الصحافي - أنه حسن ، مع أن في سنده "سويداً" ، وفيه يقول ابن معين : حلال الدم . وأحمد : متروك الحديث ، وفيه أيضاً ابن أبي الرجال ، وهو متروك ، عند النسائي ، ومنكر الحديث ، عند البخاري ، ويتصور فريقين من الفقهاء ، أهل رأى ، وأهل حديث ، وليس لهذا أصل بالمرة ، وإنما هذا خيال بعض متأخري

الشذاذ ، أخذاً من كلمات بعض جهلة النقلة ، بعد محنة أحمد ، وأما ما وقع في كلام إبراهيم النخعي . وبعض أهل طبقته من القول : بأن أهل الرأي أعداء السنن ، فبمعنى الرأي المخالف للسنن المتوارثة في المعتقد يعنون به الخوارج . والقدرية . والمشبهة . ونحوهم من أهل البدع ، لا بمعنى الاجتهاد في فروع الأحكام ، وحمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه ، فكيف ! والنخعي نفسه . وابن المسيب نفسه من أهل القول بالرأي في الفروع ، رغم انصراف المتخيلين ، خلاف ذلك . ويحاول ابن حزم أن يكذب كل ما يروى عن الصحابة في القياس ، لاسيما حديث عمر ، مع أن الخطيب . وغيره يروون عنه بطرق كثيرة ، بألفاظ متقاربة ، وكذا عن باقي الصحابة ، قال الخطيب ، بعد أن روى حديث معاذ في اجتهاد الرأي في ” الفقيه والمتفقه “ : وقول الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ ، يدل على شهرة الحديث ، وكثرة رواته ، وقد عرف فضل معاذ ، وزهده والظاهر من حال أصحابه ، الدين . والثقة . والزهد . والصلاح ، وقد قيل : إن عبادة بن نسي ، رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد قبلوه ، واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم ، اهـ . ومثله بل ما هو أوفى منه ، مذكور في فصول أبي بكر الرازي ، وقد سبقته كلمته في ” نفاة القياس “ ، وليس هذا موضع بسط لذلك ، فليراجع فصول أبي بكر الرازي . و ” الفقيه والمتفقه “ - للخطيب ، من أراد معرفة طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية ، وأذيالهم ، ولعل هذا القدر كاف ههنا .

الاستحسان

ظن أناس ممن لم يمارس العلم ، ولم يؤت الفهم ، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهي الإنسان ، ويهواه ، ويلذه ، حتى فسره ابن حزم في ” أحكامه “ بأنه ما اشتتهه النفس ووافقها ، خطأ ، كان ، أو صواباً ، لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيه من الفقهاء ، فلو كان هذا مراد الحنفية بالاستحسان ، لكان للبخالفين ، ملء الحق ، في تقيعهم ، والرد عليهم ، إلا أن المخالفين ساءت ظنونهم ، وطاشت أحلامهم ، ففوقوا سهاماً إليهم ، ترد إلى أنفسهم ، وذلك لتقاصر أفهامهم عن إدراك مرامهم ، ودقة مدرك هذا البحث في حد ذاته ، وليس بين القائلين بالقياس من لا يستحسن بالمعنى الذي يريده الحنفية ، وهذا الموضوع لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء ، في الأخذ بالاستحسان ، وإبطال الاستحسان ما هو إلا سبق قلم من الإمام الشافعي رضي الله عنه ،

فلو صحت حججه في إبطال الاستحسان ، لقضت على القياس الذي هو مذهبه ، قبل أن يقضى على الاستحسان .

ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب ، ما روى عن إبراهيم بن جابر ، أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي ، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر ، جاوبه قائلاً : ” إني قرأت إبطال الاستحسان للشافعي ، فرأيتة صحيحاً في معناه ، إلا أن جميع ما احتج به في إبطال الاستحسان هو بعينه يطل القياس ، فصح به عندي بطلانه “ ، كأنه لم يرد أن يبقى في مذهب يهد بعضه بعضاً ، فانتقل إلى مذهب يظلهما معاً ، لكن القياس . والاستحسان كلاهما بخير ، لم يطل واحد منهما بالمعنى الذي يريده القائلون بهما ، بل الخلاف بين أهل القياس في الاستحسان ، لفظي بحث ، وأودُّ أن أسوق بعض كلمات من فصول أبي بكر الرازي ، لتتوير المسألة ، لأنه من أحسن من تكلم فيه بإسهاب مفهوم - فيما أعلم - ، وهو يقول في الفصول في بحث الاستحسان : ” وجميع ما يقول فيه أصحابنا بالاستحسان ، فانهم قالوه مقروناً بدلائله وحججه ، لا على جهة الشهوة ، واتباع الهوى ، ووجوه دلائل مسائل الاستحسان موجودة في الكتب التي عملناها ، في شرح كتب أصحابنا ، ونحن نذكر هنا جملة تفضي بالنظر فيها إلى معرفة حقيقة قولهم في هذا الباب ، بعد تقدم القول في جواز إطلاق لفظ الاستحسان ، فنقول : لما كان ماحسنه الله تعالى بإقامته الدلائل على حسنه ، مستحسناً ، جاز لنا إطلاق لفظ الاستحسان ، فيما قامت الدلالة بصحته ، وقد ندب الله تعالى إلى فعاله ، وأوجب الهداية لفاعله ، فقال عز من قائل : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ، وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ وروى عن ابن مسعود ، وقد روى مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، أنه قال : « ما رآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن ، وما رآه المؤمنون سيئاً ، فهو عند الله سيء » ، فاذا كنا قد وجدنا لهذا اللفظ أصلاً في الكتاب . والسنة ، لم يمنع إطلاقه في بعض ما قامت عليه الدلالة بصحته على جهة تعريف المعنى وإفهام المراد ... ثم ليس يخلو العائب للاستحسان من أن ينازعنا في اللفظ ، أو في المعنى ، فان نازعنا في اللفظ ، فاللفظ مُسَلَّمٌ له ، فليعبر هو بما شاء ، على أنه ليس للنازعة في اللفظ وجه ، لأن لكل أحد أن يعبر عن المعنى بما عقله من المعنى ، بما شاء من الألفاظ ، لاسيما بلفظ يطابق معناه في الشرع ، وفي اللغة ، وقد يعبر الإنسان عن المعنى بالعربية تارة ، وبالفارسية أخرى ، فلا ننكره ، وقد أطلق الفقهاء لفظ الاستحسان في كثير من الأشياء ، وقد روى عن إياس بن معاوية أنه قال : ” قيسوا القضاء ، ماصلح الناس ، فاذا فسدوا ،

فاستحسنوا“ ، ولفظ الاستحسان موجود في كتب مالك بن أنس ، وقال الشافعي : أستحسن أن تكون المتعة ثلاثين درهما ، فسقط بما قلنا ، المنازعة في إطلاق الاسم ، أو منعه ، وإن نازعنا في المعنى ، فإنما لم يسلم خصمنا تسليم المعنى لنا ، بغير دلالة ، وقد اصطحب جميع المعاني التي تذكرها ، بما ينظمه لفظ الاستحسان ، عند أصحابنا ، إقامة الدلالة على صحته ، وإثباته بحجته ، ولفظ الاستحسان يكتنفه معنيان :

أحدهما : استعمال الاجتهاد . وغلبة الرأي في إثبات المقادير ، الموكولة إلى اجتهادنا وآرائنا ، نحو تقدير متعة المطلقات ، قال الله تعالى : ﴿ فَتَعَوَّهْنَّ ، عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ ، وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ ، مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، فأوجبها على مقدار يسار الرجل وإعساره ، ومقدارهما غير معلوم ، إلا من جهة أغلب الرأي ، وأكثر الظن ، ونظيرها أيضاً ، نفقات الزوجات ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، ولا سبيل إلى إثبات المعروف من ذلك ، إلا من طريق الاجتهاد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ، فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، هَدِيًّا بِالْبُغْيِ الْكُفَّةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ ، ثم لا يخلو المثل المراد بالآية ، من أن يكون القيمة ، أو النظير من النعم على حسب اختلاف الفقهاء فيه ، وأيهما كان ، فهو موكول إلى اجتهاد العدلين ، وكذلك أُرُوش الجنائيات التي لم يرد في مقاديرها نص ، ولا اتفاق ، ولا تعرف إلا من طريق الاجتهاد ، ونظائرها في الأصول أكثر من أن تحصى ، وإنما ذكرنا منها مثلاً يستدل به على نظائره ، فسمى أصحابنا هذا الضرب من الاجتهاد استحساناً ، وليس في هذا المعنى خلاف بين الفقهاء ، ولا يمكن أحداً منهم القول بخلافه ، وأما المعنى الآخر من ضرب الاستحسان ، فهو ترك القياس ، إلى ما هو أولى منه ، وذلك على وجهين : أحدهما : أن يكون فرع يتجاوزه أصلاً ، يأخذ الشبه من كل واحد منهما ، فيجب إلحاقه بأحدهما ، دون الآخر ، لدلالة توجهه ، فسموا ذلك استحساناً ، إذ لو لم يعرض شبه للوجه الثاني ، لكان له شبه من الأصل الآخر ، فيجب إلحاقه به ، وأغض ما يجيء من مسائل الفروع ، وأدقها مسلوكاً ، ما كان من هذا القليل ، ووقف هذا الموقف ، لأنه محتاج في ترجيح أحد الوجهين على الآخر ، إلى إنعام النظر ، واستعمال الفكر ، والروية ، في إلحاقه بأحد الأصلين دون الآخر ... فنظير الفرع الذي يتجاوزه أصلاً ، فيلحق بأحدهما دون الآخر ، ما قال أصحابنا ، في الرجل يقول لامرأته : إذا حضت ، فأنت طالق ، فتقول :

قد حضت : إن القياس أن لا تصدق حتى يعلم وجود الحيض منها ، أو يصدقها الزوج ، إلا أنا نستحسن ، فوقع الطلاق . قال محمد : وقد ندخل في هذا الاستحسان بعض القياس ، قال أبو بكر : أما قوله : إن القياس أن لا تصدق ، فإن وجهه أنه قد ثبت بأصل متفق عليه ، أن المرأة لا تصدق في مثله في إيقاع الطلاق عليها ، وهو : الرجل يقول لامرأته : إن دخلت الدار ، فأنت طالق ، وإن كلبت زيدا ، فأنت طالق ، فقالت بعد ذلك : قد دخلتها بعد اليمين ، أو كلبت زيدا ، وكذبها الزوج ، إنها لا تصدق ، ولا تطلق حتى يعلم ذلك بيئته ، أو بإقرار الزوج ، فكان قياس هذا الأصل يوجب أن لا تصدق في وجود الحيض ، الذي جعله الزوج شرطاً لإيقاع الطلاق ، وكما أنه لو قال لها : إذا حضت ، فإن عبدى حر ، أو قال : فامرأتى الأخرى طالق ، فقالت : حضت ، وكذبها الزوج ، لم يعتق العبد ، ولم تطلق المرأة الأخرى ، فقد أخذت هذه الحادثة شهاً من هذه الأصول التي ذكرنا ، فلو لم يكن لهذه الحادثة غير هذه الأصول لكان سبيلها أن تلحق بها ، ويحكم لها بحكمها ، إلا أنه قد عرض لها أصل آخر ، منع إلحاقها بالأصل الذي ذكرنا ، وأوجب إلحاقها بالأصل الثاني ، وهو أن الله تعالى لما قال : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ ، وروى عن السلف ، أنه أراد : من الحيض والحبل ، وعن أبي بن كعب أنه قال : ” من الأمانة أن اتمنت المرأة على فرجها “ ، دلّ وعظه إياها ، ونهيه لها عن الكتمان ، على قبول قولها في براءة رحمها من الحبل ، وشغلها به ، ووجود الحيض وعدمه ، كما قال تعالى في الذي عليه الدين : ﴿ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ، فوعظه ونهاه عن البخس والنقصان ، علم أن المرجع إلى قوله في مقدار الدين ، فصارت الآية التي قدمنا أصلاً في قبول قول المرأة ، إذا قالت : أنا حائض ، وتحريم وطئها في هذه الحال ، فإنها إذا قالت : قد طهرت ، حل لزوجها قربها ، وكذلك إذا قالت ، وهي معتدة : قد انقضت عدتي ، صدقت في ذلك ، وانقطعت رجعة الزوج عنها ، وانقطاع الزوجية بينهما ، وكان المعنى في ذلك أن انقضاء العدة بالحيض معنى يخصها ، ولا يعلم إلا من جهتها ، فيوجب على ذلك إذا قال الزوج : إذا حضت ، فأنت طالق ، فقالت : قد حضت ، أن تصدق في باب وقوع الطلاق عليها ، كما صدقت في انقضاء العدة ، مع إنكار الزوج ، لأن ذلك معنى يخصها ، أعنى أن الحيض لا يعلم وجوده إلا من جهتها ، ولا يطلع عليه غيرها ، ولأجل ذلك أنها لا تصدق على وجود الحيض ، إذا علق به طلاق غيرها ، أو علق به عتق العبد ، لأنه إنما جعل قولها كالبيئته في الأحكام التي تخصها ، دون غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : إن الزوج لو قال : قد أخبرتني أن عدتها انقضت ، وأنا أريد أن أتزوج أختها ، كان له ذلك ، ولا تصدق هي على بقاء العدة في حق غيرها ، وتكون

عدتها باقية في حقها ، ولا تسقط نفقتها ، فصار كقولها : قد حضت ، وله حكان : أحدهما : فيما يخصها ، ويتعلق بها ، وهو طلاقها ، وانقضاء عدتها ، وما جرى مجرى ذلك ، فيجعل قوله فيه كالبينة . والآخر : في طلاق غيرها ، أو عتق العبد ، فصارت في هذه الحال شاهدة ، كإخبارها بدخول الدار ، وكلام زيد إذا علق به العتق ، أو الطلاق ، اه .

ثم ضرب أبو بكر الرازي أمثالا كثيرة ، مما يكون فيه لقولها حكان من الوجهين ، وأجاد في ذكر النظائر ، إلى أن أتى دور الكلام في القسم الآخر من الاستحسان ، وهو تخصيص الحكم مع وجود العلة ، وشرحه شرحا ينتلج به الصدر ، ولا يدع شكاً لمرتاب ، في أن هذا القسم من الاستحسان ، مقرون أيضاً في جميع الفروع ، بدلالة ناهضة ، من نص . أو إجماع . أو قياس آخر يوجب حكماً سواء في الحادثة ، وهذا القدر يكفي في لفت النظر ، إلى أن قول الخصوم في الاستحسان بعيد عن الوجهة .

شروط قبول الأخبار

يرى الحنفية قبول الخبر المرسل إذا كان مرسله ثقة ، كالخبر المسند ، وعليه جرت جمهرة فقهاء الأمة ، من الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، إلى رأس المأتين ، ولا شك أن إغفال الأخذ بالمرسل - ولا سيما مرسل كبار التابعين - تركٌ لشطر السنّة . قال أبو داود صاحب "السنن" في رسالته إلى أهل مكة المتداولة بين أهل العلم بالحديث : "وأما المراسيل ، فقد كان يحتج بها العلماء ، فيما مضى ، مثل سفيان الثوري . ومالك بن أنس . والأوزاعي حتى جاء الشافعي ، فتكلم فيه " ، وقال محمد بن جرير الطبري : "لم يزل الناس على العمل بالمرسل ، وقبوله ، حتى حدث بعد المأتين القول برده " كما في "أحكام المراسيل" - للصالح العلائي ، وفي كلام ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع ، ومناقشة من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف من يحاسب بعض من أرسل محاسبة عسيرة ، مناقشة في غير محلها ، لأن تلك المحاسبة إنما هي من عدم الثقة بالراوى المرسل ، كما ترى مثل هذه المحاسبة في حق بعض المسندين ، فإذن ليست المسألة مسألة إسناد وإرسال ، بل هي مسألة الثقة بالراوى ، والشافعي ، لما رد المرسل ، وخالف من تقدمه اضطربت أقواله ، فرة قال : إنه ليس بحجة مطلقاً ، إلا مراسيل ابن المسيّب ، ثم اضطرب إلى رد مراسيل ابن المسيّب نفسه في مسائل ، ذكرتها فيما علقت على طبقات الحفاظ ، ثم إلى الأخذ بمراسيل الآخرين ، ثم قال بحجية المرسل عند الاعتضاد ، ولذلك تعب أمثال البيهقي في التخلص من هذا الاضطراب ، وركبوا الصعب ، وفي "مسند" الشافعي

نفسه مراسيل كثيرة ، بالمعنى الأعم الذى هو المعروف بين السلف ، وفى "موطأ مالك" نحو ثلاثمائة حديث مرسل ، وهذا القدر أكثر من نصف مسانيد "الموطأ" ، وما فى احكام المراسيل للصالح العلائى من البحوث فى الإرسال ، جزء يسير ، مما لأهل الشأن من الأخذ والرد فى ذلك ، وفيما علقناه على شروط الأئمة الخمسة ، وجه التوفيق بين قول الفقهاء بتصحيح المرسل ، وقول متأخرى أهل الرواية بتضعيفه ، مع نوع من البسط فى الاحتجاج بالمرسل ، بل البخارى نفسه تراه يستدل فى كتبه بالمراسيل ، وكذا مسلم فى المقدمة ، وجزء الدباغ ، ولا يتحمل هذا الموضوع لبسط المقال فى ذلك بأكثر من هذا . ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة ، كانت ، أو مرسلة ، أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم ، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا فى استقصاء موارد النصوص من الكتاب والسنة ، وأقضية الصحابة ، إلى أن أرجعوا النظائر المنصوص عليها ، والمتلقة بالقبول إلى أصل تنفرع هى منه ، وقاعدة تدرج تلك النظائر تحتها ، وهكذا فعلوا فى النظائر الأخرى ، إلى أن أتموا الفحص والاستقراء ، فاجتمعت عندهم أصول - موضع بيانها ، كتب القواعد والفروق - يعرضون عليها أخبار الآحاد ، فاذا ندت الأخبار عن تلك الأصول ، وشدت ، يعدونها مناهضة لما هو أقوى ثبوتاً منها ، وهو الأصل المؤصل من تتبع موارد الشرع الجارى مجرى خبر الكافة ، والطحاوى كثير المراعاة لهذه القاعدة فى كتبه ، ويظن من لاخبرة عنده أن ذلك ترجيح منه لبعض الروايات على بعضها بالقياس ، وآفة هذا الشذوذ المعنوى فى الغالب ، كثرة اجترار الرواة على الرواية بالمعنى ، بحيث تخل بالمعنى الأصلى ، وهذه قاعدة دقيقة ، يتعرف بها البارعون فى الفقه مواطن الضعف ، والتتوء فى كثير من الروايات ، فيرجعون الحق إلى نصابه بعد مضاعفة النظر فى ذلك ، ولهم أيضاً مدارك أخرى فى علل الحديث دقيقة ، لا ينتبه إليها دهماء النقلة ، وللعمل المتوارث عندهم شأن يختبر به صحة كثير من الأخبار ، وليس هذا الشأن بمختص بعمل أهل المدينة ، بل الأمصار التى نزها الصحابة وسكنوها ، ولهم بها أصحاب ، وأصحاب أصحاب ، سواء فى ذلك - وفى رسالة الليث إلى مالك ، ما يشير إلى ذلك - . ومن القواعد المرضية ، عند أبى حنيفة أيضاً اشتراط استدامة الحفظ من آن التحمل إلى آن الأداء ، وعدم الاعتداد بالحفظ ، إذا لم يكن الراوى ذا كرا لمرويه ، كما فى "الإلماع" - للقاضى عياض . وغيره ، وكذلك اقتصار تسويغ الرواية بالمعنى على الفقيه ، مما يراه أبو حنيفة حتما . ومن قواعدهم أيضاً مراعاة مراتب الأدلة فى الثبوت ، والدلالة ، فللقطعى ثبوتاً . أو دلالة مرتبته ، وللطنى كذلك حكمه عندهم ، فلا يقبلون خبر الآحاد إذا خالف الكتاب ، ولا يعدون بيان المجمل به فى شيء من المخالفة للكتاب ، فلا يكون بيان المجمل بخبر الآحاد من قبيل الزيادة على الكتاب عندهم ، وإن أورد بعض المشاغبين ما هو من قبيل البيان على

قاعدة الزيادة، تعتنا، وجهلاً بالفارق، ومن قواعدهم أيضاً رد خبر الآحاد في الأمور المحتمة التي تعم بها البلوى، وتتوفر فيها الدواعي إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يعدون ذلك بما تكذبه شواهد الحال، واشتراط شهرة الخبر عند طوائف الفقهاء. ويقول ابن رجب: إن أبا حنيفة يرى أن الثقات إذا اختلفوا في خبر، زيادة، أو نقصاً، في المتن، أو السند، فالزائد مردود إلى الناقص، إلى غير ذلك من قواعد رصينة، أقاموا الحجج على كل منها، في كتب الأصول المبسطة. فن يقبل الحديث عن كل من دَبَّ وهب، في عهد ذبوع الفتن، وشيوع الكذب، بنص الرسول صلوات الله عليه، يظن بهم أنهم يخالفون الحديث، لكن الأمر ليس كذلك، بل عمدتهم الآثار في التأصيل، والتفريع، كما يظهر ذلك لمن أحسن البحث، وثوق للإجادة في المقارنة والموازنة، من غير أن يستسلم للهوى، والتقليد الآعمى، والله سبحانه هو الموفق.

منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد

ولا بدّ هنا من استعراض ما كانت عليه الكوفة، من عهد بنائها إلى زمن أبي حنيفة، ليعلم من لا يعلم وجه امتيازها عن باقي الأمصار، في تلك العصور، حتى أصبحت مشرق الفقه الناضج، المتلاطم الأنوار، فأقول: لا يخفى أن المدينة المنورة زادها الله تشریفاً - كانت مهبط الوحي، ومستقر جمهرة الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - إلى أواخر عهد ثالث الخلفاء الراشدين، خلا الذين رحلوا إلى شواسع البلدان للجهاد، ونشر الدين، وتفقيه المسلمين، ولما ولي الفاروق رضي الله عنه، وافتتح العراق في عهده، بيّد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أمر عمر ببناء الكوفة، فبنيت، سنة ١٧ هـ، وأسكن حولها الفصح من قبائل العرب، وبعث عمر رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، إلى الكوفة، ليعلم أهلها القرآن، ويفقههم في الدين، قائلاً لهم: "وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي" وعبد الله هذا منزلته في العلم بين الصحابة عظيمة جداً، بحيث لا يستغنى عن علمه - مثل عمر - في فقهه، ويقظته، وهو الذي يقول فيه عمر: "كُنَيْفٌ مِلى فقهاً"، وفي رواية: "علماً"، وفيه ورد حديث: «إني رضيت لأمتي، مارضى لها ابن أم عبد»، وحديث: «وتمسكوا بعهد ابن مسعود»، وحديث: «من أراد أن يقرأ القرآن غصاً، كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وقال النبي صلوات الله عليه: «خذوا القرآن من أربعة»، وذكر ابن مسعود في صدر الأربعة، وقال حذيفة رضي الله عنه: "كان أقرب الناس هدياً، ودلاً، وسمتاً برسول الله ﷺ ابن مسعود، حتى يتوارى منا في بيته، ولقد علم المحفظون من أصحاب محمد أن ابن أم عبد، هو أقربهم إلى الله زلي"، وحذيفة حذيفة، وما ورد في فضل ابن مسعود، في - كتب السنة - شيء كثير جداً،

فابن مسعود هذا عني بتفقيه أهل الكوفة ، وتعليمهم القرآن من سنة بناء الكوفة ، إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه ، عناية لا مزيد عليها ، إلى أن امتلأت الكوفة بالقراء . والفقهاء المحدثين ، بحيث أبلغ بعض ثقات أهل العلم عدد من تفقه عليه ، وعلى أصحابه ، نحو أربعة آلاف عالم ، وكان هناك معه أمثال سعد بن مالك - أبي وقاص - وحذيفة . وعمار . وسلمان . وأبي موسى ، من أصفياء الصحابة رضي الله عنهم ، يساعدونه في مهمته ، حتى إن علي بن أبي طالب ^{رضي الله عنه} كرم الله وجهه ، لما انتقل إلى الكوفة ، سُرَّ من كثرة فقائها ، وقال : ” رحم الله ابن أم عبد ، قد ملأ هذه القرية علماً “ ، وفي لفظ : ” أصحاب ابن مسعود ، سُرَّج هذه القرية “ ولم يكن باب مدينة العلم ، بأقل عناية بالعلم منه ، فوالى تفقيهم ، إلى أن أصبحت الكوفة لأمثل لها في أمصار المسلمين ، في كثرة فقائها ، ومحدثيها والقائمين بعلوم القرآن ، وعلوم اللغة العربية فيها ، بعد أن اتخذها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، عاصمة الخلافة ، وبعد أن انتقل إليها أقوياء الصحابة ، وفقهاؤهم ، وبينما ترى محمد بن الربيع الجيزي . والسيوطي لا يستطيعان أن يذكرنا من الصحابة الذين نزلوا مصر إلا نحو ثلاثمائة صحابي ، تجد العجلى يذكر أنه توطن الكوفة وحدها ، من الصحابة ، نحو ألف وخمسمائة صحابي ، بينهم نحو سبعين بدرياً ، سوى من أقام بها ، ونشر العلم بين ربوعها ، ثم انتقل إلى بلد آخر ، فضلاً عن باقي بلاد العراق ، وما يروى عن ريعة . ومالك من الكلمات البتراء في أهل العراق ، ليس بثابت عنهما أصلاً ، وجلّ مقدارهما عن مثل تلك المجازفة ، ولسنا في حاجة هنا إلى شرح ذلك ، فنكتفي بالإشارة ، فكبار أصحاب علي . وابن مسعود رضي الله عنهما بها ، لو دوت تراجمهم في كتاب خاص لآتى كتاباً ضخماً ، والجمال واسع جداً لمن يريد أن يؤلف في هذا الموضوع ، وقد قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير : ” وجدت علم أصحاب محمد ﷺ ينتهي إلى ستة : إلى علي . وعبد الله . وعمر . وزيد بن ثابت . وأبي الدرداء . وأبي بن كعب ، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى : علي . وعبد الله “ ، وقال ابن جرير : ” لم يكن أحدهم أصحاب معروفون ، حرروا فتياه ومذاهبه في الفقه ، غير ابن مسعود ، وكان يترك مذهبه ، وقوله ، لقول عمر . وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه ، ويرجع من قوله ، إلى قوله “ ، وكان بين فقهاء الصحابة من يوصى أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود ، لإقراراً منهم بوسع علمه ، كما فعل معاذ بن جبل ، حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودي باللاحق بابن مسعود ، بالكوفة .

ولامطع هنا في استقصاء ذكر أسماء أصحاب علي . وابن مسعود بالكوفة ، ولكن لا بأس في ذكر بعضهم هنا ، فنقول :

١ — منهم — عبيدة بن قيس السلماني ، المتوفى سنة ٧٢ هـ ، كان شريح إذا اشتبه عليه الأمر في قضية يرسل إلى السلماني هذا يستشيريه ، كما في ”المحدث المفاصل“ — للرامهرمزي ، وشريح ذلك ، المعروف بكمال اليقظة في الفقه ، وأحكام القضاء .

٢ — ومنهم — عمرو بن ميمون الأودي ، المتوفى سنة ٧٤ هـ ، من قدماء أصحاب معاذ ابن جبل كما سبق ، معمر مخضرم ، أدرك الجاهلية ، وحج مائة عمرة . وحجة .

٣ — ومنهم زر بن حبيش ، المتوفى سنة ٨٢ هـ ، معمر مخضرم ، وكان يؤم الناس في التراويح ، وهو ابن مائة وعشرين سنة ، وهو راوية قراءة ابن مسعود ، ومنه أخذها عاصم ، وقد رواها عنه أبو بكر بن عياش ، وفيها الفاتحة . والمعوذتان . وأما ما يروى عن ابن مسعود من الشواذ ، فليس بقراءته ، وإنما هي ألفاظ رويت عنه في صدد التفسير ، فدونها من دونها في عداد القراءة ، كما يظهر من ”فضائل القرآن“ — لأبي عبيد ، وكان زر من أعرب الناس ، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية .

٤ — ومنهم — أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلي ، المتوفى سنة ٧٤ هـ ، عرض القرآن على عليّ كرم الله وجهه ، وهو عمدته في القراءة ، وقد فرغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها ، أربعين سنة ، كما أخرجه أبو نعيم بسنده ، ومنه تلقى السبطان الشهيدان ، القراءة بأمر أبيهما ، وعاصم تلقى قراءة عليّ عنه ، وهي القراءة التي يرويها حفص عن عاصم ، وقراءة عاصم بالطريقين في أقصى درجات التواتر في جميع الطبقات ، وعرض السلي أيضاً على عثمان . وزيد بن ثابت .

٥ — ومنهم — سويد بن غفلة المذحجي ، ولد عام الفيل ، فصحب أبا بكر ، ومن بعده ، إلى أن توفي بالكوفة ، سنة ٨٢ هـ

٦ — ومنهم — علقمة بن قيس النخعي ، المتوفى سنة ٦٢ هـ ، وعنه يقول ابن مسعود : ” لا أعلم شيئاً إلا وعلقمة يعلمه “ ، وفي ”الفاصل“ : حدثنا الحسن بن سهل العدوي ، من أهل رامهرمز ، حدثنا علي بن الأزهر الرازي ، حدثنا جرير عن قابوس ، قال : قلت لأبي : كيف تأتى علقمة ، وتدع أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال : يا بني ، لأن أصحاب النبي ﷺ يستفتونه ، وله رحلة إلى أبي الدرداء بالشام ، وإلى عمر . وزيد . وعائشة بالمدينة ، وهو من جمع علوم الأمصار ، وكان خال إمام أهل العراق ، إبراهيم بن يزيد النخعي .

٧ — ومنهم — مسروق بن الأجدع ، عبد الرحمن الهمداني ، المتوفى سنة ٦٣ هـ ، معمر مخضرم ، أدرك الجاهلية ، وله رحلات واسعة في العلم .

٨ — ومنهم — الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، المتوفى سنة ٧٤ هـ ، معمر مخضرم ، حج ثمانين ، مابين حجة وعمرة ، وهو ابن أخى علقمة .

٩ — ومنهم — شريح بن الحارث الكندي ، مُعَمَّرٌ مُحَضَّرٌ ، وَلِيَ قِضَاءَ الْكُوفَةِ فِي عَهْدِ عُمَرَ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى الْقِضَاءِ ، اثْنَتَيْنِ وَسِتِينَ سَنَةً ، إِلَى أَيَّامِ الْحِجَاجِ ، إِلَى أَنْ تَوَفَّى سَنَةَ ٨٠ هـ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : ” قُمْ يَا شَرِيحُ ! فَأَنْتَ أَقْضَى الْعَرَبِ “ (١) ، فَنَاهِيكَ بِقَاضٍ يَكُونُ مَرَضِيَّ الْقِضَاءِ فِي عَهْدِ الرَّاشِدِينَ ، وَفِي الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ طَوِيلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ ، وَقَدْ غَذَّى بِأَقْضِيَّتِهِ الدَّقِيقَةَ ، فَقَّهَ أَهْلَ الْكُوفَةِ ، وَدَرَّبَهُمْ عَلَى الْفَقْهِ الْعَمَلِيِّ .

١٠ — ومنهم — عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، أَدْرَكَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلِيَ الْقِضَاءَ ، غَرِقَ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ شَهِيداً ، سَنَةَ ٨٣ هـ .

١١ — ومنهم — عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلِ الْهَمْدَانِي ١٢ — وَمُرَّةُ بْنُ شَرَاهِيلَ ١٣ — وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ ١٤ — وَالْحَارِثُ بْنُ قَيْسِ الْجَعْفِيِّ ١٥ — وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ النَّخَعِيِّ ١٦ — وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ١٧ — وَخَيْشَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ١٨ — وَسَلْبَةُ بْنُ صَهْبٍ ١٩ — وَمَالِكُ بْنُ عَامِرٍ ٢٠ — وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ ٢١ — وَخَلَّاسُ بْنُ عَمْرٍو ٢٢ — وَأَبُو وائِلَ شَقِيقُ بْنُ سَلْبَةَ ٢٣ — وَعَبِيدُ بْنُ نَضْلَةَ ٢٤ — وَالرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ ٢٥ — وَعَتَبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ ٢٦ — وَصَلَةُ بْنُ زَفَرٍ ٢٧ — وَهَامُّ بْنُ الْحَارِثِ ٢٨ — وَالْحَارِثُ بْنُ سُوَيْدٍ . ٢٩ — وَزَاذَانُ أَبُو عَمْرٍو الْكَنْدِيُّ ٣٠ — وَزَيْدُ بْنُ وَهَبٍ ٣١ — وَزِيَادُ بْنُ جَرِيرٍ . ٣٢ — وَكَرْدُوسُ بْنُ هَانِيٍّ ٣٣ — وَيزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ النَّخَعِيِّ ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِهِمَا ، وَأَكْثَرُ هَؤُلَاءِ لَقُوا عُمَرَ . وَعَاشَتْهُ أَيْضاً ، وَأَخَذُوا عَنْهُمَا ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا يَفْتُونَ بِالْكُوفَةِ ، بِمُحَضَّرِ الصَّحَابَةِ ، فَلَوْ تَلَّى حَدِيثَ هَؤُلَاءِ ، أَوْ فَقَّهَهُمْ عَلَى مَجْنُونٍ لِأَفَاقٍ ، فَلَا يَسْتَطِيعُ مِنْ يَدْرِي مَا يَقُولُ ، أَنْ يُوَجِّهَ أَيَّْ مَوَازِيذَ نَحْوِ حَدِيثِ هَؤُلَاءِ ، وَفَقَّهَهُمْ . وَتَلِيَهُمْ طَبَقَةٌ لَمْ يَدْرِكُوا عَلِيّاً ، وَلَا ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَلَكِنْهُمْ تَفَقَّهُوا عَلَى أَصْحَابِهِمَا ، وَجَمَعُوا عُلُومَ عِلْمَاءِ الْأَمْصَارِ إِلَى عُلُومِهِمْ ، وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ ، مِنْهُمْ نَبْذَةُ سِيرَةٍ فَقَطْ ، وَعَدَدُ هَؤُلَاءِ فِي غَايَةِ الْكَثَرَةِ ، وَأَمْرُهُمْ فِي نِهَايَةِ الشَّهَرَةِ ، وَلَسْنَا بِسَبِيلِ سَرْدِ أَسْمَائِهِمْ ، إِلَّا أَنَا نَلْفَتُ الْأَنْظَارَ إِلَى عَدَدِ الَّذِينَ خَرَجُوا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ ، عَلَى الْحِجَاجِ الثَّقَفِيِّ ، فِي دِيرِ الْجَمَاجِمِ ، سَنَةَ ٨٣ هـ ، مِنْ الْفُقَهَاءِ الْقَرَاءِ خَاصَّةً مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَتَيْنِ ، وَبَيْنَهُمْ أَمْثَالُ :

(أ) أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ . (ب) — وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى . (ج) — وَالشَّعْبِيُّ . (د) — وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ ، قَالَ الْجَلِصَاصُ فِي ” أَحْكَامِ الْقُرْآنِ “ ص ٧١ — ١ : وَخَرَجَ عَلَيْهِ

(١) وَلَيْكِنْ بَيْنَ عَيْنَيْكَ أَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ وَرْدٍ فِيهِ ” وَأَنْضَاهُمْ عَلَيَّ “ ، نَعَمْ إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ .

” الْبَنُورِيُّ “

من القراء أربعة آلاف رجل ، هم خيار التابعين ، ومقهاؤهم ، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، اه .

فإذ نظرت إلى علماء سائر الأمصار ^(١) يعدُّ من أحسنهم حالاً من يهاجر أباه ، ومن يقبل جوائز الحكام ، ويساير أهل الحكم ، وقلَّ بينهم من يخطر له على بال مقاومه الظلم ، وبذل كل مرتخص وغال في هذا السبيل ، فبذلك أصبحت أحوال الكوفة في أمر الدين . والمخلوق . والفقه . وعلم الكتاب . والسنة . واللغة العربية ماثلة أمام الباحث المنصف ، فيحكم بما تمليه النصفة ، في الموازنة بين علماء الأمصار . وهذا مما يجعل للكوفة مركزاً لا يسامى على توالي القرون ، ولولا ذلك لما كانت الكوفة معقل أهل الدين ، يفر إليها المضطهدون ، طول أيام الجور ، في عهد الأموية .

وسعيد بن جبير وحده ، جمع علم ابن عباس إلى علمه حتى إن ابن عباس كان يقول ، حينما رأى أهل الكوفة يأتونه ليستفتوه : أليس فيكم ابن أم الدهماء ؟ يعني " ابن جبير " ، يذكركم ما خصه الله من العلم الواسع ، بحيث يعني علمه أهل الكوفة ، عن علم ابن عباس .

وإبراهيم بن يزيد النخعي من أهل هذه الطبقة ، قد جمع أشات علوم هاتين الطبقتين ، بعد أن تفقه على علقمة ، قال أبو نعيم : أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدري . وعائشة . ومن بعدهما ، من الصحابة رضي الله عنهم ، اه .

وعامر بن شراحيل الشعبي ، الذي يقول عنه ابن عمر ، لما رآه يحدث بالمغازي : " لهو أحفظ لها مني ، وإن كنت قد شهدتها مع رسول الله ﷺ " ، يفضل أبا عمران إبراهيم النخعي هذا ، على علماء الأمصار كلها ، حيث يقول لرجل حضر جنازته ، عند ما توفي سنة ٩٥ هـ : " دفنتم أفقه الناس " ، فقال الرجل : ومن الحسن ؟ قال : أفقه من الحسن ، ومن أهل البصرة ، ومن أهل الكوفة ، وأهل الشام ، وأهل الحجاز ، كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه . وأهل النقد يعدون مراسيل النخعي صحاحاً ، بل يفضلون مراسيله على مسانيد نفسه ، كما نص على ذلك ابن عبد البر في " التمهيد " ، ويقول الأعمش : ما عرضت على إبراهيم حديثاً قط إلا وجدت عنده منه شيئاً ، وقال الأعمش أيضاً : كان إبراهيم صير في الحديث ، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا عرضته عليه . وقال إسماعيل بن أبي خالد : كان الشعبي . وأبو الضحى . وإبراهيم . وأصحابنا يجتمعون في المسجد ، فيتذاكرون الحديث ، فإذا جاءتهم فتياً ، ليس عندهم منها شيء ، رموا بابصارهم إلى إبراهيم النخعي . وقال الشعبي ، عن إبراهيم : إنه نشأ في أهل بيت فقهه ، فأخذ فقههم ، ثم جالسنا ، فأخذ صفوح حديثنا ،

(١) يشير الأستاذ المحقق إلى مزية الكوفة وعلمائها ، علماً ، وديانة ، وورعاً ، وتقوى ، وهذا مهم ، فاعلمه

إلى فقه أهل بيته، فأذا نعيته أنعى العلم، ما خلف بعده مثله، وقال سعيد بن جبير: تستفتوني، وفيكم إبراهيم النخعي ١٩، وما أخرجه أبو نعيم في "الحلية": حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا أبو أسيد ثنا أبو مسعود ثنا ابن الأصهباني ثنا عثمان عن الأعمش، قال: ما رأيت إبراهيم يقول برأيه في شيء قط، اه. ومثله في "ذم الكلام" - لابن مت، فعلى هذا يكون كل ما يروى عنه من الأقوال في أبواب الفقه، في "آثار" أبي يوسف. و"آثار" محمد بن الحسن، و"المصنف" لابن أبي شيبة، وغيرها أثر آمن الآثار. والحق أنه كان يروى ويرى، فأذا روى فهو الحجة، وإذا رأى واجتهد، فهو البحر الذي لا تعكره الدلاء، لتوفر أسباب الاجتهاد عنده بأكملها، بل هو القائل: "لا يستقيم رأى إلا برواية، ولا رواية إلا برأى" كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه، وهي الطريقة المثلى في الأخذ بالحديث والرأى. وقال الخطيب في "الفقيه والمتفقه": أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل أخبرنا عمر بن أحمد بن الواعظ ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو بكر بن عياش حدثني الحسن بن عبيد الله النخعي، قال: قلت لإبراهيم: أكل ما أسمعك تفق به سمعته؟ فقال لي: لا، قلت: تفق بما لم تسمع ١٩، فقال: سمعت الذي سمعت، وجاءني ما لم أسمع، فقصته بالذي سمعت، اه. وهذا هو الفقه حقاً. وبمثل هذا الإمام الجليل تفقه حماد بن أبي سليمان، شيخ أبي حنيفة، وكان حماد شديد الملازمة لإبراهيم، قال أبو الشيخ في "تاريخ أصبهان": حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسن بن هارون بن سليمان بن يحيى بن سليمان بن أبي سليمان، قال: سمعت أبي يقول: حدثني أبي عن جدي، قال: وجه إبراهيم النخعي حماداً، يوماً يشتري له لحماً بدرهم، في زنبيل، فلقية أبوه راكباً دابة، ويد حماد الزنبيل، فزجره، ورمى به من يده، فلما مات إبراهيم جاء أصحاب الحديث، والخراسانية يدقون على باب مسلم بن يزيد - والد حماد -، فخرج إليهم في الليل بالشمع، فقالوا: لسنا نريدك، نريد ابنك حماداً، فدخل إليه، فقال: يا بني اقم إلى هؤلاء، فقد علمت أن الزنبيل أدى بك إلى هؤلاء، اه. وقال أبو الشيخ، قيل هذا: حدثنا أحمد بن الحسن، قال: سمعت ابن خالي عبيد بن موسى، يقول: سمعت جدي، تقول عن جدتها الكبرى عاتكة، أخت حماد بن أبي سليمان: قالت كان النعمان يبابنا يندف قطننا، ويشري لبننا وبقلنا، وما أشبه ذلك، فكان إذا جاء الرجل يسأله عن المسألة، قال: ما مسألتك؟ قال: كذا. وكذا، قال: الجواب فيها، كذا، ثم يقول: على رسلك، فيدخل إلى حماد، فيقول له: جاء رجل، فسأل عن كذا، فأجبت بكذا، فما تقول أنت؟ فقال: حدثونا بكذا، وقال أصحابنا، كذا، وقال: إبراهيم كذا، فيقول: فأروى عنك؟ فيقول: نعم، فيخرج، فيقول: قال حماد، كذا، اه. هكذا كانت ملازمة بعضهم لبعض، وخدمة بعضهم لبعض، وأوان الطلب، وبهذا نالوا بركة العلم. وقد أخرج ابن عدي في "الكامل" بطريق يحيى بن معين

عن جرير عن مغيرة ، قال : قال حماد بن أبي سليمان : ” لقيت قتادة . وطاوساً . ومجاهداً ، فصيانتكم أعلم منهم ، بل صبيان صبيانكم أعلم منهم “ إنما قاله هذا تحديثاً بالنعمة ، ورداً على بعض شيوخ الرواية ، ممن لم يؤت نصيباً من الفقه ، حيث كان يفتي في مسجد الكوفة ، غلطاً ، ويقول : لعل هناك صبياناً يخالفوننا ، في هذه الفتاوى ، وماذا يفيد تقادم السن في الرواية لمن حرم الدراية ، ويريد بالصبيان التلاميذ . وقد أخرج ابن عدى في ” الكامل “ بطريق يحيى بن معين عن ابن إدريس عن الشيباني عن عبد الملك بن إياس الشيباني ، أنه قال : قلت لأبي إبراهيم : من نسأل بعدك ؟ قال : حماداً ، اه ، وحماد بن أبي سليمان هذا ، توفي سنة ١٢٠ .

وقال العقيلي : حدثنا أحمد بن محمود الهروي ، قال : حدثنا محمد بن المغيرة البلخي ، قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن سليمان الأصهباني ، قال : لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة ، فيهم عمر بن قيس الماصري . وأبو حنيفة ، فجمعوا أربعين ألف درهم ، وجاءوا إلى الحكم بن عتيبة ، فقالوا : إنا قد جمعنا أربعين ألف درهم ، نأتيك بها ، وتكون رئيسنا فأبى عليهم الحكم ، فأتوا حماد بن أبي سليمان ، فقالوا ، فأجابهم اه . وبهذا القدر نكتفي من أبناء هذه الطبقة ، لكثرة رجالها ، وتشعب أنبائها ، مقتصرأ على سوق خبرين ، مما يدل على اتساع الكوفة في الرواية والدراية ، في تلك الطبقة .

قال أبو محمد الرامهرمزي في ” الفاضل “ : حدثنا الحسين بن نهران ثنا سهيل بن عثمان ثنا حفص ابن غياث عن أشعث عن أنس بن سيرين ، قال : أتيت الكوفة ، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث ، وأربعمائة قد فقهوا ، اه . وفي أي مصر من أمصار المسلمين ، غير الكوفة ، تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين . والفقهاء . وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً ، فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة . وقال الرامهرمزي أيضاً : حدثنا عبد الله بن أحمد بن معدان ثنا مذكور بن سليمان الواسطي ، قال : سمعت عفان يقول - وسمع قوما يقولون : نسخنا كتب فلان ، ونسخنا كتب فلان - ، فسمعت يقول : نرى هذا الضرب من الناس لا يفلهون ، كنا نأتي هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا ، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا ، ففقدنا الكوفة فأقننا أربعة أشهر ، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها ، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما رصينا من أحد إلا مائة (١) ، إلا شريكاً ، فانه أبى علينا ، وما رأينا بالكوفة لحانا مجوزاً ، اه .

أنظر ، مصرأ يكتب بها - مثل عفان - في أربعة أشهر . خمسين ألف حديث ! مع هذا

(١) يريد : لم نرض في قبول حديث أحد ، أو روايته ، إلا ما تلقاه الأئمة ، أنظر إلى هذا الشرط الصعب ، ثم إلى هذا الاستكثار ، وهذا مهم ، فاعلمه “ البنوري ”

التروى (١)، ومسند أحمد أقل من ذلك بكثير، أيعد مثل هذا البلد قليل الحديث ؟ على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقات، لكثرة حجهم، وكم بينهم من حج أربعين حجة وعمرة، وأكثر، وأبو حنيفة وحده، حج خمساً وخمسين حجة، وأنت ترى البخاري يقول: ولا أحصى ما دخلت الكوفة في طلب الحديث، حينما يذكر عدد ما دخل باقي الأمصار، ولهذا أيضاً دلالة في هذا الصدد.

ومما يدل عليه الخبر السابق، براءة علماء الكوفة من اللحن الذي اكتظت به بلاد الحجاز. والشام. ومصر في ذلك العهد، وأنت تجد في كلام ابن فارس مدافعة عن مالك في ذلك، وقول الليث في ربيعة، تجده في "الحلية"، وقول أبي حنيفة في نافع، تجده في - كتاب - ابن أبي العوام، والكلمة التي تروى عن أبي حنيفة، (٢) بدون سند متصل، على أن وجهها في العربية ظاهر جداً، على فرض ثبوتها عنه، وقد توسع المبرد في - اللحن - أبناء اللاحنين من أهل الأمصار، سوى بلاد العراق وقد نقل مسعود بن شيبة جملة من ذلك في "التعليم"، على أن مصر كانت تعاشر القبط، والشام يسكن الروم، وكان الحجاز يطرقه كل طارق من الأعاجم، ولا سيما بعد عهد كبار التابعين، مع عدم وجود أئمة بها للغة، يحفظونها من الدخيل. واللحن، وأما الكوفة. والبصرة، ففيهما هونت العربية، فأهل الكوفة راعوا تدوين جميع اللهجات العربية، في عهد نزول الوحي، ليستعينوا بذلك على فهم أسرار الكتاب والسنة، ووجوه القراءة، وأهل البصرة اتهجوا مسلك التخير من اللهجات، ما يحق أن يتخذ لغة المستقبل، فأحد المسلكين لا يغني عن الآخر.

فعلم بذلك مركز الكوفة في الفقه. والحديث. واللغة، وأما القرآن، فالأئمة الثلاثة، من السبعة، كوفيون، وهم: ١ - عاصم ٢ - حمزة ٣ - والكسائي، وزد خلفاً، العاشر، من بين العشرة، وقد سبق بيان قراءة عاصم.

طريقة أبي حنيفة في التفقيه

ولسنا نخوض هنا في عباب ترجمة أبي حنيفة النعمان، وفي كتب الأئمة ما يغنيننا عن ذلك، فدونك كتاب "أبي القاسم بن أبي العوام، الحافظ أبي عبد الله الحسين لحسين الصيمري". و"كتاب الحارثي، المندج في كتاب الموفق المكي". و"جزء ابن الدخيل" الذي نقل ابن عبد البر غالب ما فيه في

(١) وعفان هذا، هو: عفان بن مسلم الأنصاري البصري، شيخ البخاري. وأحمد. وإسحاق. وخلائق، وهو الذي يقول فيه ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، كذا في "التقريب"، ويقول أبو حاتم: إمام ثقة، متقن متين، ويقول ابن عدي: أوثق من أن يقال فيه شيء، كذا في "خلاصة التهذيب"، "البنوري"، (٢) يريد بها الأستاذ كلمة "أبا قيس"، وسعت منه أن المراد به خشبة الجزار، يقطع عليها اللحم، في حوار أهل الكوفة عندئذ، لا الجليل المعروف بمكة، زادها الله تكريماً

”الانتقاء“، وكان ابن الدخيل راوية العقيلي، فألف جزء في فضائل أبي حنيفة، ردّاً على العقيلي، حيث أطال لسانه في فقيه الملة، وأصحابه البررة، شأن الجهلة الأغرار، وتبرؤاً بما خطه يمين العقيلي، بما يجافي الحقيقة، فسمعه حكم بن المنذر البلوطي الأندلسي من ابن الدخيل بمكة، وسمعه منه ابن عبد البر، فساق غالب ما فيه من المناقب في ”ترجمة أبي حنيفة“ من الانتقاء، وما يذكره ابن عبد البر عن البخاري كان من تمام النّصفة، أن ينظر في سنده، وكذا ما يرويه إبراهيم بن بشار عن ابن عينة، وأما ابن الجارود، فقد ثبت ردّ شهادته عند قاضي المسلمين، فلو أشار إلى ذلك كله لأحسن صنعاً.

والحاصل أنه لم يتكلم فيه أحد بحجة، كما شرحنا ذلك أوسع شرح، فيما ردّدنا به على الخطيب في هذا الصدد، وإنما تتكلم هنا عن طرف من أحواله، مما ينبغي عن طريقته في التفقيه.

فأقول: هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت النعمان بن المرزبان، الفارسي الأصل، لم يقع عليه رق أصلاً، وإسماعيل بن حماد مصدق في ذلك، وقد قال الصلاح بن شاكر الكتبي في ”عيون التواريخ“: قال محمد بن عبد الله الأنصاري: ما ولى القضاء من أيام عمر بن الخطاب إلى اليوم ”يعني بالبصرة“ مثل إسماعيل بن حماد، فقليل له: ولا الحسن البصري؟ قال: والله، ولا الحسن البصري، وكان عالماً، زاهداً، عابداً، ورعاً. اهـ. أمثله لا يصدق في نسبه؟! وقد حدث الطحاوي في ”مشكل الآثار“: ص ٤٥ — ٤ عن بكار بن قتيبة عن عبد الله بن يزيد المقرئ: ”أتيت أبا حنيفة، فقال لي: من الرجل؟. فقلت: رجل من الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تغفل هكذا، ولكن وال بعض هذه الأحياء، ثم اتم إليهم، فاني كنت أنا كذلك“ فعلم أن ولاءه كان ولاء الموالاة، لا ولاء العتق، ولا ولاء الإسلام، ﴿وماذا بعد الحق إلا الضلال﴾، وقال ابن الجوزي في ”المنتظم“: لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة، وفقهه، كان سفيان الثوري. وابن المبارك، يقولان: أبو حنيفة أفتقه الناس، وقيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ فقال: رأيت رجلاً، لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً، لقام بحجته، وقال الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، اهـ، وقال القاضي عياض في ”ترتيب المدارك“: قال الليث لمالك: أراك تعرق؟، فقال مالك: ”عرق مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يامصري“، اهـ. وقد ذكرت وجوه استمداد باقي المذاهب من مذهبه رضي الله عنه، في ”بلوغ الأماني“، فلا أعيد الكلام هنا، وكان أجلى مميزات مذهب أبي حنيفة، أنه مذهب شوري، تلقته جماعة عن جماعة، إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بخلاف سائر المذاهب، فانها مجموعة آراء لأئمتها.

قال ابن أبي العوام: حدثني الطحاوي، كتب إلى ابن أبي ثور، قال: أخبرني، نوح أبو سفيان، قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دّونوا معه الكتب أربعين رجلاً، كبراء

الكبراء ، هـ . وقال ابن أبي العوام أيضاً : حدثني الطحاوي ، كتب إلى محمد بن عبد الله بن أبي ثور "الرعي" حدثني سليمان بن عمران حدثني أسد بن الفرات ، قال : كان أصحاب أبي حنيفة الذين دَوَّنوا الكتب أربعين رجلاً ، فكان في العشرة المتقدمين : أبو يوسف . وزفر بن الهذيل . و اود الطائي . وأسد بن عمرو . ويوسف بن خالد السمي "أحد مشايخ الشافعي" : ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة ، هـ . وبهذا السند إلى أسد بن الفرات ، قال : قال لي أسد بن عمرو : كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة ، فيأتي هذا بجواب : وهذا بجواب ، ثم يرفعونها إليه ، ويسألونه عنها ، فيأتي الجواب من كتب - أي من قرب - ، وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام ، ثم يكتبونها في الديوان ، هـ . قال الصيمري : حدثنا أبو العباس ، أحمد الهاشمي ، ثنا أحمد بن محمد المكي ثنا علي بن محمد النخعي ثنا إبراهيم بن محمد البلخي ثنا محمد بن سعيد الخوارزمي ثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة ، فإذا لم يحضر عافية - ابن يزيد القاضي - ، قال أبو حنيفة : لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية ، فإذا حضر عافية ووافقهم ، قال أبو حنيفة : أثبتوها ، وإن لم يوافقهم ، قال أبو حنيفة ، لآخرى سواها ، هـ . وقال يحيى بن معين في "التاريخ" . و "العلل" : رواية الدوري عنه في - ظاهرة دمشق - : قال أبو نعيم "الفضل بن دكين" سمعت زفر ، يقول : كنا نختلف إلى أبي حنيفة ، ومعنا أبو يوسف . ومحمد بن الحسن ، فكنا نكتب عنه ، قال زفر : فقال يوماً أبو حنيفة ، لأبي يوسف : "ويحك يا يعقوب ، لا تكتب كل ما تسمع مني ، فاني قد أرى الرأي اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً ، وأتركه في غده" ، هـ . أنظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل ، إذا تعجل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب ، فإذا أخطت خبراً ، بما سبق علمت صدق ما يقوله الموفق المكي : ص ١٣٣ - ٢ ، حيث قال ، بعد أن ذكر كبار أصحاب أبي حنيفة : وضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم ، لم يستبد فيه بنفسه دونهم ، اجتهداً منه في الدين ، ومبالغة في النصيحة لله . ورسوله . والمؤمنين ، فكان يلقي المسائل مسألة مسألة ، ويسمع ما عندهم ، ويقول ما عنده ، وينظرهم شهراً ، أو أكثر ، حتى يستقر أحد الأقوال فيها ، ثم يثبتها أبو يوسف في الأصول ، حتى أثبت الأصول كلها ، وهذا يكون أولى وأصوب ، وإلى الحق أقرب ، والقلوب إليه أسكن ، وبه أطيب ، من مذهب من انفرد ، فوضع مذهبه بنفسه ، ويرجع فيه إلى رأيه ، هـ .

ومن هذا يظهر أن أبا حنيفة لم يكن يحمل أصحابه على قبول ما يلقيه عليهم ، بل كان يحملهم على إبداء ما عندهم ، إلى أن يتضح عندهم الأمر ، كوضح الصبح ، فيقبلون ما وضح دليله ، وينبذون ما سقطت حجته ، وكان يقول ما معناه : لا يحل لأحد أن يقول بقولنا ، حتى يعلم من أين قلنا ، وهذا

هو سر ظهور مذهبه في الخافقين ، ظهوراً لم يعهد له مثيل ، وهو السبب الأصلي لبراعة المتفقهين عليه ، وكثرتهم ، إذ طريقته تلك هي الطريقة المثلى ، في التدريب على الفقه ، وتنشئة الناشئين ، ولذلك يقول ابن حجر المكي في "خيرات الحسان" ص ٢٦ : "قال بعض الأئمة : لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين ، مثل ما ظهر لأبي حنيفة ، من الأصحاب . والتلاميذ ، ولم ينتفع العلماء ، وجميع الناس ، بمثل ما انتفعوا به . وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة ، والمسائل المستنبطة ، والنوازل ، والقضاء ، والأحكام" ، اه . وقال محمد بن إسحاق النديم في "الفهرست" : و"العلم برأ وبحراً ، وشرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً تدوينه رضى الله عنه" ، اه ، وقال المجد بن الأثير في "جامع الأصول" ما معناه : لو لم يكن لله في ذلك سر خفي ، لما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا ، يعبدون الله سبحانه على مذهب هذا الإمام الجليل ، وليس أحد من هؤلاء الثلاثة على مذهب هذا الإمام ، حتى يرمى بالتحزب له ، رضى الله عنه .

والحاصل : أن من خصائص هذا المذهب كون تدوين المسائل فيه على الشورى ، والمناظرات المديدة ، وتلقى الأحكام فيه من جماعة ، عن جماعة ، إلى أول نبع غزير فياض في الفقه ، في عهد جمهرة فقهاء الصحابة ، واستمرار سعى الجماعة في تبيين أحكام النوازل ، جماعة بعد جماعة ، إلى ما شاء الله سبحانه كذلك ، بحيث يتمشى المذهب مع حاجات العصور . ومقتضيات الرقي الحضارى في البشر . ولذا ترى ابن خلدون يقول عن مذهب مالك مالفظة : وأيضاً فالبدواة كانت غالبية على المغرب . والاندلس ، ولم يكونوا يعاونون الحضارة التي لأهل العراق (١) ، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل ، لمناسبة البدواة ، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غصاً عندهم ، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، اه . "مقدمة - علم الفقه" ، فإذا كان مذهب مالك الذي عاش الأندلس تحت حكمه طوال قرون ، هكذا في نظر ابن خلدون ، فما ظنك بما سواه من المذاهب التي لم تعاشر الحضارة في أحكامها مدة طويلة ؟ .

وأما قراءة أبي حنيفة ، فهي قراءة عاصم المنتشرة في الآفاق ، وللقرآن الكريم المنزلة العليا عنده في الاحتجاج ، حيث يعد عموماته قطعية ، وقد علم الخاص والعام ختمه القرآن في ركعة ، على قلة من فعل هذا من السلف ، وما ينسب إليه من القراءات الشاذة ، في بعض - كتب التفسير - ، غير ثابت عنه أصلاً ، فلا حاجة لتكلف توجيهها ، كما فعل الزمخشري . والنسفي في "تفسيريهما" ، بل تلك القراءات موضوعة عليه ، كما ذكره الخطيب في "تاريخه" . والذهبي في "طبقات القراء" . وابن الجزري في "الطبقات" أيضاً ، وواضعها الخزاعي ، قال الذهبي في "الميزان" - في ترجمة

(١) أنظر هذا ليس بقول حنفي ، ولا كوفي ، بل قول مؤرخ جليل ، مغربي عتداً ، مالك المذهب نشأة ، قاضي مصر

أبي الفضل ، محمد بن جعفر الخزاعي ، المتوفى سنة ٤٠٧ هـ : “ألف كتاباً في قراءة أبي حنيفة ، فوضع الدارقطني خطه ، بأن هذا موضوع ، لا أصل له ، وقال غيره : لم يكن ثقة ، اهـ . وأما كثرة حديثه فظهر من حجبته المسرودة في أبواب الفقه ، والمدونة في تلك المسانيد السبعة عشر ، لكبار الأئمة من أصحابه ، وسائر الحفاظ ، وكان مع الخطيب عند ماحل دمشق ، مسند أبي حنيفة ، للدارقطني ، ومسند أبي حنيفة ، لابن شاهين ، وهما زائدان على السبعة عشر المذكورة ، وقال الموفق المكي ص ٩٦ — ١ : قال الحسن بن زياد : كان أبو حنيفة يروى أربعة آلاف حديث : ألفين لحاد . وألفين ، لسائر المشيخة ، اهـ . وأقل ما يقال في مسائله : إنها تبلغ ثلاثة وثمانين ألفاً ، وكانت مشايخه بكثرة بالغة . وأما قوة أبي حنيفة في العربية ، فما يدل عليها نشأته في مهد العلوم العربية ، وتفرعاته الدقيقة على القواعد العربية ، حتى ألف أبو علي الفارسي . والسيرافي . وابن جني كتباً في شرح آرائه الدقيقة في الإيمان في ” الجامع الكبير “ إقراراً منهم بتغلغل صاحبها في أسرار العربية ، وفي هذا القدر كفاية .

بعض الحفاظ ، وكبار المحدثين

من أصحابه ، وأهل مذهبه

١ — الإمام زفر بن الهذيل البصري ، المتوفى سنة ١٥٨ هـ ، ذكره ابن جبان بالحفظ والإتقان ، في ” كتاب الثقات “ ، وهو من أجل أصحاب الإمام . وله ” كتاب الآثار “
— الإمام الحافظ إبراهيم بن طهمان الهروي ، المتوفى سنة ١٦٣ هـ ، مترجم في ” طبقات الحفاظ “ ، كان صحيح الحديث مكثراً .

٣ — الإمام الليث بن سعد ، المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، عدّه كثير من أهل العلم حنفياً ، وبه جزم القاضي زكريا الأنصاري ، في ” شرح البخاري “ ، وأخرج ابن أبي العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبي حنيفة بمكة ، وقد سئل في ابن يزوجه أبوه بصرف مال كثير ، فيطلقها ، ويشترى له جارية ، فيعتقها ، فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشتري لنفسه جارية ، تقع عليها عين الابن ، ثم يزوجها لإياه ، فانطلقها رجعت مملوكة له ، وإن أعتقها لم يحز عتقه ، قال الليث : فوالله ما أعجبنى صوابه ، كما أعجبنى سرعة جوابه ، وكان الليث من الأئمة المجتهدين .

٤ — الإمام الحافظ القاسم بن معن المسعودي ، المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، كان من أروى الناس للحديث والشعر ، وأعلمهم بالفقه والعربية ، وكان محمد بن الحسن يسأله عن العربية ، وهو من أجل أصحاب أبي حنيفة ، راجع ” طبقات الحفاظ “ — للذهبي ، و ” الجواهر المضية “ : للحافظ القرشي .

٥ — الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ، ذكره الذهبي في "طبقات الحفاظ" ، وترجم له في جزء ، وقال ابن جرير : كان فقيهاً ، عالماً ، حافظاً ، وكان يعرف بحفظ الحديث ، كان يحضر المحدث ، فيحفظ خمسين وستين حديثاً ، ثم يقوم فيمليها على الناس ، وكان كثير الحديث ، اهـ . ووصفه بالحفظ البالغ ابن الجوزي في "أخبار الحفاظ" . وابن حبان قبله في "كتاب الثقات" - له ، توفي سنة ١٨٢ ، "وكتاب الأمل" - له وحده ، يقال : إنه في ثلاثمائة جزء ، وفي هذا القدر كفاية .

٦ — يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، الحافظ الثبت الفقيه ، المتوفى سنة ١٨٢ ، كان من أجل أصحاب أبي حنيفة ، ترجمته في "طبقات الحفاظ" - للذهبي ، "والجواهر المضيئة" .

٧ — عبد الله بن المبارك ، المتوفى سنة ١٨١ ، كتبه تحتوى على نحو عشرين ألف حديث ، وكان ابن مهدي يفضل على الثوري ، قال يحيى بن آدم : إذا طلبت الدقيق من المسائل ، فلم أجده في كتب ابن المبارك ، أيسر منه ، اهـ ، وهو من أخص أصحاب أبي حنيفة ، وقد قوله بعض الرواة ، ما لم يقله في حق أبي حنيفة ، كما فعلوا مثل ذلك في كثير من العلماء سواه .

٨ — الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى سنة ١٨٩ كان كثير الحديث ، ترجمته في "بلوغ الأمان" . و "الآثار" - "الموطأ" . و "الحجة على أهل المدينة" ، مما يقضى له بالبراعة في الحديث ، رغم أنوف الجاهلين ، بمقداره العظيم .

٩ — حفص بن غياث القاضي ، كتبوا عنه أربعة آلاف حديث من حفظه ، توفي سنة ١٩٤ ، راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٠ — وكيع بن الجراح ، المتوفى سنة ١٩٧ ، قال الذهبي : كان يفتى بقول أبي حنيفة ، قال أحمد : عليكم بمصنفات وكيع .

١١ — يحيى بن سعيد القطان البصري ، إمام الجرح والتعديل ، المتوفى سنة ١٩٨ ، قال الذهبي : كان يفتى برأى أبي حنيفة . راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٢ — الحافظ القدوة الحسن بن زياد اللؤلؤي ، المتوفى سنة ٢٠٤ ، كان عنده نحو اثني عشر ألف حديث من ابن جريج ، مما لا يسع الفقيه جهله ، وقال يحيى بن آدم : ما رأيت أفقه منه ، وتقولات بعض الرواة فيه ، كتقوهم في الإمام نفسه ، راجع "الجواهر" .

١٣ — الحافظ معلى بن منصور الرازي ، المتوفى سنة ٢١١ ، جمع بين الإمامة في الفقه والحديث . راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٤ — الحافظ عبد الله بن داود الخريبي ، المتوفى سنة ٢١٣ ، إمام قدوة في الفقه والحديث ، راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

- ١٥ — أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد الكوفي، المتوفى سنة ٢١٣، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع "الطبقات".
- ١٦ — أسد بن الفرات القيرواني، المتوفى سنة ٢١٣، ممن جمع بين الطريقة العراقية والحجازية في الفقه والحديث.
- ١٧ — مكي بن إبراهيم الحنظلي، شيخ خراسان، المتوفى سنة ٢١٥، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع "الطبقات".
- ١٨ — أبو نعيم فضل بن دكين، المتوفى سنة ٢١٩، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع "الطبقات".
- ١٩ — الإمام عيسى بن أبان البصري، المتوفى سنة ٢٢١، "كتاب الحجج الكبير" - له، و "كتاب الحجج الصغير" - له، مما يشهد له بالبراعة في الحديث، راجع - "الصيمري". و "ابن أبي العوام". و "الجواهر".
- ٢٠ — الحافظ الثبت علي بن الجعد، المتوفى سنة ٢٣٠، إمام جليل في الفقه والحديث، والجعديات له من أقدم الكتب المحفوظة بدار الكتب المصرية، راجع "الطبقات". و "الجواهر".
- ٢١ — يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ٢٣٣، سمع "الجامع الصغير" من محمد بن الحسن، وتفقه عليه، وسمع الحديث من أبي يوسف، وفي "عيون التواريخ": كان ابن المديني. وأحمد. وابن أبي شبة. وإسحاق يتأدبون معه، ويعرفون له فضله، ورث من أبيه ألف ألف درهم، فأنفقها جميعاً على الحديث، وكتب بيده ستمائة ألف حديث. وقال أحمد: كل حديث لا يعرفه يحيى، فليس بحديث، ورأيت تاريخه - رواية الدوري - في ظاهرة دمشق، وتختلف الروايات عنه في الجرح والتعديل، ويمده الذهبي، حنفياً، صُلِّباً في جزئه الذي ألفه في الذين تكلم فيهم من الثقات، بل متعصباً لأهل مذهبه، ومع ذلك ترى بعض الرواة لا يأبى أن يقول له (١) كلمات قاسية في كثير من أصحاب أبي حنيفة، والله في خلقه شئون.
- ٢٢ — محمد بن سماعة التميمي، المتوفى سنة ٢٣٣، وفي "عيون التواريخ": وهو من الحفاظ الثقات، صاحب اختيارات في المذهب، وروايات، وله مصنفات. قال ابن معين: لو كان أهل الحديث يصدقون كما يصدق ابن سماعة في الرأي، لكانوا فيه على نهاية، راجع "الجواهر".
- ٢٣ — الحافظ الكبير إبراهيم بن يوسف البلخي الباهلي الماكاني، المتوفى سنة ٢٣٩، كان مقاطعاً لقتيبة بن سعيد، لأنه آذاه عند مالك، فقال: هذا مرجى، فأقامه من مجلسه، وما سمع من مالك غير حديث واحد، وثقه النسائي، وفي ذلك عبرة، راجع "الطبقات". و "الجواهر".

(١) أي يدعها عليه افتراءً، يقال: قولك ما لم يقل: أي ادَّعاه عليه، كذا في "مختار الصحاح".

٢٤ — أبو الليث الحافظ عبد الله بن سريج بن حجر البخاري، المتوفى في حدود سنة ٢٥٨، هو من أصحاب أبي حفص الكبير البخاري، كان يحفظ عشرة آلاف حديث، وكان عبدان يحمله، ذكره غنجار في "تاريخ بخارى"، ولم يذكر وفاته، راجع "الطبقات".

٢٥ — الإمام محمد بن شجاع الثلجي، المتوفى سنة ٢٦٦، وهو ساجد في صلاة العصر، قال الموفق المكي: إنه ذكر في تصانيفه نيفاً وسبعين ألف حديث، وله "المناسك" في نيف وستين جزء، وله "تصحيح الآثار" كبير جداً، وله "الرد على المشبهة"، وقال الذهبي في "النبلاء": كان من بحور العلم، اه، تكلم فيه بعض الرواة بتعصب، راجع ترجمته في "فهرست ابن النديم" و"الجواهر المضيئة"، وفيما كتبناه على تبيين كذب المفتري، وتكملة الرد على - نوبة - ابن القيم.

٢٦ — الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرقي، المتوفى سنة ٢٨٠، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، وكان نجله إسماعيل القاضي، وله - مسند أبي هريرة - . راجع "الطبقات". و"الجواهر".

٢٧ — أبو الفضل عبيد الله بن واصل البخاري، المتوفى شهيداً سنة ٢٨٢، وهو محدث بخاري، وأخذ عنه الحارثي، راجع "الطبقات".

٢٨ — الحافظ إبراهيم بن معقل النسفي، مصنف "المسند الكبير" - "والتفسير"، المتوفى سنة ٢٩٥، حدث الصحيح عن البخاري، قال المستغفري: كان فقيهاً، حافظاً، بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً، صيناً، راجع "الطبقات". و"الجواهر".

٢٩ — أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلی، صاحب "المسند الكبير". و"المعجم"، المتوفى سنة ٣٠٧، أخذ عن علي بن الجعد وطبقته، قال أبو علي الحافظ: لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بشر بن الوليد، لأدرك بالبصرة سليمان بن حرب، وأباداود الطيالسي، وهذا مما يدل على أن كتب أبي يوسف بكثرة بالغة، ولولا ذلك لما حال سماع كتبه، دون علو سند أبي يعلى، مع تسرع المحدثين في السماع، راجع "الطبقات".

٣٠ — الحافظ أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد، المتوفى سنة ٣١٠، وهو مؤلف "الكنى". وغيره من الكتب الممتعة، قال الدارقطني: تكلموا فيه، مائتين من أمره إلا خير. فقول ابن عدي: ابن حماد متهم في نعيم، إسراف في القول، كما هو شأنه، راجع "الطبقات".

٣١ — الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١، في غاية من الاتساع في الحفظ. ومعرفة الرجال، والفقه، توسع البدر العيني في ترجمته في رجال معاني الآثار، وشيوخ

الطحاوي الثلاثة : (١) - بكار بن قتيبة (ب) - وابن أبي عمران (ج) - وأبو خازم ، كلهم من كبار حفاظ الحديث .

٣٢ — الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام ، السعدي ، المتوفى في حدود سنة ٣٣٥ ، له ذكر في "طبقات الذهبي - في ترجمة النسائي" أخذ عن النسائي . والطحاوي . وأبي بشر الدولابي ، وكتابه في فضائل أبي حنيفة ، في مجلد ضخم ، و - مسند أبي حنيفة - ، له ، من أهم المسانيد السبعة عشر ، وحفيده مترجم في "قضاة مصر" . و "الجواهر" .

٣٣ — الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي البخاري ، المتوفى سنة ٣٤٠ ، له مناقب أبي حنيفة ، وله مسند أبي حنيفة أيضاً ، أكثر فيه جداً من سوق طرق الحديث ، وقد أكثر ابن مندة الرواية عنه ، وكان حسن الرأي فيه ، وقد تكلم فيه أناس بتعصب ، وأكبر ما يرمونه به إكثاره من الرواية عن النجيري ، أباه بن جعفر ، في مسند أبي حنيفة ، ولم ينتهوا إلى أن روايته عنه ليس في أحاديث ينفرد هو بها ، بل فيما له مشارك فيه ، كما فعل مثل ذلك الترمذي في محمد بن سعيد المصلوب . والكلي ، لكن قاتل الله التعصب ، يعنى ويصم . راجع "الجواهر" . و "تعجيل المنفعة" .

٣٤ — الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي ، صاحب التصانيف ، المتوفى سنة ٣٥١ ، قال الخطيب : عامة شیوخنا يوثقونه . قال الحسن بن الفرات : حدث به اختلاط قبل وفاته بستين .

٣٥ — الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، المتوفى سنة ٣٧٠ ، كان إماماً في الأصول . والفقه . والحديث ، كان جيد الاستحضار لأحاديث أبي داود . وابن شيبة . وعبد الرزاق ، والطيايلى : يسوق بسنده ما شاء منها في أى موضع شاء ، وكتابه "الفصول في الأصول" وشروحه على مختصر الطحاوي . والجامع الكبير ، وكتابه في "أحكام القرآن" مما يقضى له بالبراعة التي لا تلحق ، وقوة معرفته بالرجال تظهر من كلامه في أدلة الخلاف .

٣٦ — الحافظ محمد بن المظفر بن موسى البغدادي ، المتوفى سنة ٣٧٩ ، وهو مؤلف مسند أبي حنيفة ، وكان الدارقطني يحمله ، وهو من أعيان الحفاظ ، راجع "الطبقات" .

٣٧ — الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي ، المتوفى سنة ٣٧٨ ، مؤلف رجال البخاري ، وكان الدارقطني يرضى فهمه ، وهو كان أحفظ من كان بما وراء النهر في زمانه ، راجع "الطبقات" .

٣٨ — أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي ، المعروف بابن الطبري ، المتوفى سنة ٣٧٦ ، كان متقناً في الحديث والرواية ، راجع "الجواهر" .

٣٩ — الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المعدل البغدادي ، صاحب مسند أبي حنيفة ، المتوفى سنة ٣٨٠ .

- ٤٠ — الحافظ أبو الفضل السليمانى أحمد بن على البيكندى ، شيخ ماوراء النهر ، المتوفى سنة ٤٠٤ ، وعنه أخذ جعفر المستغفرى ، راجع ” الطبقات “ .
- ٤١ — غنجار الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخارى ، المتوفى سنة ٤١٢ ، صاحب تاريخ بخارى . راجع ” الطبقات “ .
- ٤٢ — الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد المستغفرى ، صاحب المصنفات ، المتوفى سنة ٤٣٢ ، راجع ” الطبقات “ . و ” الجواهر “ .
- ٤٣ — الحافظ أبو سعد السهمان إسماعيل بن على بن زنجويه الرازى ، المتوفى سنة ٤٤٥ ، كان إماماً فى الحديث ، والرجال ، وفقه أبى حنيفة ، على بدعته . راجع ” الطبقات “ . و ” الجواهر “ .
- ٤٤ — الحافظ أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله النيسابورى الحاكم ، المتوفى سنة ٤٩٠ ، راجع ” الطبقات “ . و ” الجواهر “ .
- ٤٥ — الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندى ، المتوفى سنة ٤٩١ ، تخرج بالمستغفرى ، قال أبو سعد : لم يكن فى زمانه فى منه مثله فى الشرق والغرب ، له كتاب ” بحر الأسانيد ، من صحاح المسانيد “ ، فى ثمانمائة جزء ، جمع فيه مائة ألف حديث ، ولو رتب وهذب ، لم يقع فى الإسلام مثله ، راجع ” الطبقات “ .
- ٤٦ — مسند هراة نصر بن أحمد بن إبراهيم الزاهد بقية المسندين ، المتوفى سنة ٥١٠ .
- ٤٧ — مسند سمرقند إسحاق بن محمد بن إبراهيم التنوخى النسفى ، المتوفى سنة ٥١٨ .
- ٤٨ — المحدث أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخى ، صاحب ” مسند أبى حنيفة “ . المتوفى سنة ٥٢٢ ، يأخذه ابن حجر بروايته المسند لقاضى المارستان ، قائلاً : إنه لا مسند له ، لكن تليذه السخاوى يرويه عن التدمرى عن الميدومى عن النجيب عن ابن الجوزى عن الجامع قاضى المارستان ، فهذا ظهر تهور ابن حجر .
- ٤٩ — الحافظ أبو حفص ضياء الدين عمر بن بدر بن سعيد الموصلى ، المتوفى سنة ٦٢٢ .
- ٥٠ — أبو الفضائل الحسن بن محمد الصغانى ، المتوفى سنة ٦٥٠ ، كان إماماً فى اللغة . والفقہ . والحديث . له ” العباب “ . و ” المحكم “ . و ” مشارق الأنوار “ .
- ٥١ — المحدث الجوال أبو محمد عبد الخالق بن أسد الدمشقى ، صاحب المعجم ، المتوفى سنة ٥٦٤ .
- ٥٢ — مسند الشام تاج الدين أبو اليمى زيد بن الحسن الكندى ، المتوفى سنة ٦١٣ .
- ٥٣ — الإمام المسند أبو على الحسن بن المبارك الزيدى ، المتوفى سنة ٦٢٩ .
- ٥٤ — الإمام المحدث الجمال أبو العباس أحمد بن محمد الظاهرى ، المتوفى سنة ٦٩٦ ، خرج

- مشيخة للفخر البخاري في خمسة أجزاء. راجع "الطبقات" و"الجواهر".
- ٥٥ — المحدث أبو محمد علي بن زكريا بن مسعود الأنصاري المنبجي ، مؤلف "الباب - في الجمع بين السنة والكتاب" ، وشارح آثار الطحاوي ، المتوفى في حدود سنة ٦٩٨ ، وابنه محمد المذكور في "الجواهر المضيئة" و"الدرر الكامنة".
- ٥٦ — الشمس السروجي أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شارح الهداية ، المتوفى سنة ٧٠١.
- ٥٧ — علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، شارح تلخيص الخلاطي ، ومؤلف الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، توفي سنة ٧٣١.
- ٥٨ — المحدث الكبير ابن المهندس محمد بن إبراهيم بن غنائم ، الشروط ، المتوفى سنة ٧٣٣.
- ٥٩ — الحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي ، شارح البخاري في عشرين مجلداً ، ومؤلف - الاهتمام بتلخيص الإمام - ، و - القدح الملعون في الكلام ، على بعض أحاديث المحلى - ، توفي سنة ٧٣٥ ، راجع ذيل الحسيني على "الطبقات".
- ٦٠ — الحافظ أمين الدين محمد بن إبراهيم الوائلي ، المتوفى سنة ٧٣٥ ، راجع "ذيل السيوطي".
- ٦١ — الحافظ الشمس السروجي محمد بن علي بن أبيك ، المتوفى سنة ٧٤٤ ، راجع الذبول.
- ٦٢ — الحافظ علاء الدين علي بن عثمان المارديني ، مؤلف "الجواهر النقي" ، المتوفى سنة ٧٤٩ ، به تخرج الجمال الزيلعي . والزين العراقي . وعبد القادر القرشي ، راجع الذبول.
- ٦٣ — الحافظ ابن الوائلي عبد الله بن محمد بن إبراهيم ، المتوفى سنة ٧٤٩ ، راجع "الحسيني".
- ٦٤ — الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي ، مؤلف "نصب الراية" ، المتوفى سنة ٧٦٢.
- ٦٥ — الحافظ علاء الدين مغلطاي البكجري ، المتوفى سنة ٧٦٢ ، راجع "ذيل ابن فهد".
- ٦٦ — الحافظ عبد القادر القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٥ ، راجع الذبول.
- ٦٧ — المجد إسماعيل البليسي صاحب - مختصر أنساب الرشاطي - ، المتوفى سنة ٨٠٢.
- ٦٨ — العلامة جمال الدين يوسف بن موسى الملطي ، صاحب "المختصر" ، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ.
- ٦٩ — العلامة شمس الدين محمد بن عبد الله الديري ، مؤلف "المسائل الشريفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة" ، المتوفى سنة ٨٢٧.
- ٧٠ — المحدث أبو الفتح أحمد بن عثمان بن محمد الكلوتاني ، الكرمان ، المتوفى سنة ٨٣٥ ،

مكثر جداً من رواية الكتب الكبار، وسماعها، وإسماعها، راجع "الضوء اللامع".

٧١ — المحدث عز الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفرات، المتوفى سنة ٨٥١، من المحدثين المكثرين، أصحاب الأسانيد العالية، راجع "الضوء اللامع".

٧٢ — الحافظ البدر العيني محمود بن أحمد، المتوفى سنة ٨٥٥، ترجمته ترجمة واسعة، في أول "عمدة القارى" — من الطبعة المنيرة.

٧٣ — كمال الدين بن الهمام محمد بن عبد الواحد صاحب "فتح القدير"، المتوفى سنة ٨٦١.

٧٤ — سعد الدين بن الشمس الديري صاحب "تكملة شرح الهداية" — للسروجي، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ.

٧٥ — تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المتوفى سنة ٨٧٢، شرحه على "الوقاية" المسمى — بكامل الدراية — يدل على يده البيضاء في أحاديث الأحكام.

٧٦ — الحافظ العلامة، قاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة ٨٧٩، تخريجه لأحاديث "الاختيار"، ولأحاديثه "أصول البزدوى"، وسائر مآلفه في الحديث والفقه، تدل على عظم شأنه في الحديث والفقه، راجع "الضوء اللامع".

٧٧ — شمس الدين محمد بن علي، المعروف بابن طولون الدمشقي، المتوفى سنة ٩٥٣، هو من المكثرين في الحديث والفقه، له من المؤلفات ما يقارب خمسمائة مؤلف.

٧٨ — علي المتقي بن حسام الدين الهندي، صاحب "كنز العمال" في — ترتيب الجامع الكبير — للسيوطي، قال أبو الحسن السبكي: له منة على السيوطي، توفي سنة ٩٧٥.

٧٩ — ملك المحدثين، الشيخ محمد بن طاهر الفتى الكجراتي، مؤلف "مجمع البحار". و "تذكرة الموضوعات". و "المغنى"، وغيرها من المؤلفات الممتعة، في الحديث، وغريبه، توفي سنة ٩٨٧ شهيداً.

٨٠ — المحدث علي بن سلطان محمد القارى الهروى المكي، المتوفى سنة ١٠١٤، شرحه على المشكاة، وشرحه على مختصر الوقاية، من الكتب المهمة في أحاديث الأحكام. تخرج على القطب النهروالى. وعبد الله السندى.

٨١ — المحدث أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشلبى، المتوفى سنة ١٠٢٧.

٨٢ — محدث الهند عبد الحق بن سيف الدين الدهلوى، مؤلف — اللمعات شرح المشكاة — و — التبيان في أدلة مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان —، توفي سنة ١٠٥٢، أخذ عن عبد الوهاب المتقى، تلميذ علي المتقى، وعن علي القارى، أخذ عنه محمد حسين الخافى، وعنه حسن العجيمى.

- ٨٣ — المحدث أيوب بن أحمد بن أيوب الخلوقي الدمشقي ، المتوفى سنة ١٠٧١ .
- ٨٤ — المحدث حسن بن علي العجمي المكي ، المتوفى سنة ١١١٣ ، وأسانيد مروياته في " كفاية المستطلع " في مجلدين .
- ٨٥ — أبو الحسن الكبير ، ابن عبد الهادي السندي ، المتوفى سنة ١١٣٩ ، صاحب " الحواشي على الأصول الستة " . و " مسند أحمد " .
- ٨٦ — الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي ، مؤلف " ذخائر المواريث - في أطراف الأصول السبعة " ، المتوفى سنة ١١٤٣ .
- ٨٧ — المحدث محمد بن أحمد عقيلة ، المكي المتوفى سنة ١١٥٠ ، له " المسلسلات - وعدة أثبات - والدر المنظوم - في خمس مجلدات - في تفسير القرآن بالمأثور - والزيادة والإحسان في علوم القرآن " ، هذب به " الإيقان " ، وزاد كثيراً من علوم القرآن ، وغالب مؤلفاته في مكتبة علي باشا الحكيم ، باصطنبول ، أخذ عن العجمي . وغيره .
- ٨٨ — الشيخ عبد الله بن محمد الأمامي ، شرح البخاري ، وسماه : " نجاح القاري - في شرح البخاري " في ثلاثين مجلداً ، وشرح - صحيح مسلم - في سبع مجلدات ، وسماه : " غناية المنعم بشرح صحيح مسلم " ، بلغ فيه إلى شطر مسلم ، المتوفى سنة ١١٦٧ .
- ٨٩ — محمد بن الحسن المعروف ، بابن همت ، مؤلف " تحفة الراوي - في تخريج أحاديث البيضاوي " ، المتوفى سنة ١١٧٥ .
- ٩٠ — السيد محمد المرتضى الزبيدي ، شارح " الإحياء " ومؤلف " عقود الجواهر المنيفة - في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة " ، المتوفى سنة ١٢٠٥ .
- ٩١ — المحدث الفقيه محمد هبة الله البعلبي ، مؤلف " حديقة الرياحين - في طبقات مشايخنا المسنين " . ومؤلف " التحقيق الباهر في شرح الأشباه والنظائر " في خمس مجلدات ضخام ، المتوفى سنة ١٢٢٤ .
- ٩٢ — صاحب " رد المختار " العلامة محمد أمين بن السيد عمر المشهور " بابن عابدين " ، المتوفى سنة ١٢٥٢ ، صاحب المؤلفات المشهورة ، وأسانيده . ومروياته في ثبته المشهور باسم " عقود اللآلي - في الأسانيد العوالي " .
- ٩٣ — الشيخ محمد عابد السندي صاحب " حصر الشارد " و " طوابع الأنوار - على الدر المختار " في ستة عشر مجلداً ضخماً ، وشارح " مسند أبي حنيفة " في مجلدات ، سماه : " المواهب اللطيفة " ، المتوفى سنة ١٢٥٧ .

- ٩٤ — الشيخ عبد الغنى المجردى ، المتوفى سنة ١٢٩٦ ، أسانيد في "اليانع الجنى" .
- ٩٥ — الشيخ محمد عبد الحى الكنوى ، أعلم أهل عصره بأحاديث الأحكام ، المتوفى سنة ١٣٠٤ ، إلا أن له بعض آراء شاذة ، لا تقبل في المذهب ، واستسلامه لكتب التجريح من غير أن يتعرف دخالها ، لا يكون مرضياً عند من يعرف ما هنالك .
- ٩٦ — شيخ مشايخنا ، الشيخ المحدث أحمد ضياء الدين بن مصطفى الكمشخانوى ، المتوفى سنة ١٣١١ ألفت "راموز أحاديث الرسول" في مجلد ضخم ، وشرحه "لوامع العقول" في خمسة مجلدات ، وله نحو خمسين مؤلفاً سوى ذلك .
- وفي الهند علماء بارعون في الحديث من أهل المذهب ، لا مجال لاستقصائهم ، كثر الله أمثالهم ، وهذه نبذة يسيرة من محدثي الحنفية ، سردنا أسماءهم هنا ، ليدل القليل على الكثير ، رحمهم الله (١) .

تكملة — وتذييل

(١)

« نظرا إلى تعرض الأستاذ الجليل « الكورنى » ، إلى ذكر طائفة من المحدثين بالهند ، أحببت أن «
« أذيل هذا الموضوع بذكر عدة من المحدثين إلى يومنا هذا ، وسلكت مسلكه في الاختصار في تراجمهم «
« بسطر أو سطرين ، واعتيت بذكر من له تصنيف في الحديث ، أو شهرة له فيه ، بترتيب الاستحضار «
« من غير ترتيب الوفيات ، أو الطبقات ، في جلسة واحدة ، وبالله التوفيق . «

— ﴿﴾ —

- ١ — المحدث الشيخ محمد حياة السندى ، المتوفى سنة ١١٦٣ بالمدينة
 - ٢ — المحدث المحقق الشيخ هاشم بن عبد الغفور السندى ، له مؤلفات ، مثل « فاكهة البستان » ، و « ترتيب صحيح البخارى على ترتيب الصعابة » ، وغيرها
 - ٣ — الشيخ المحدث أبو الطيب السندى ، صاحب « الحواشى على الأصول الستة » ، معاصر الشيخ أبي الحسن السندى ، المتوفى في حدود سنة ١١٤٠ هـ
 - ٤ — الشيخ محمد معين السندى ، من تلامذة الشاه ولي الله الدهلوى ، ومن كبار شيوخ الشيخ هاشم . والشيخ محمد حياة المذكورين ، المتوفى في حدود ١١٨٠ هـ
 - ٥ — المحدث الإمام الشاه ولي الله الدهلوى ، المتوفى سنة ١١٧٦ هـ ، إمام نهضة الحديث في الهند ، صاحب « حجة الله البالغة » ، و « إزالة الحفاء » ، و « الانصاف » ، و « عقد الجيد » ، و « المصطفى » ، و « شرح الموطأ » ، و « لآلئ » ، و « الارشاد إلى مهمات علم الاسناد » ، و « شرح تراجم صحيح البخارى » ، و « الانتباه في سلاسل أولياء الله » ، .
- والقسم الثانى من « الانتباه » ، في أسانيد كتب الحديث والفقه ، وفوائد سامية من الحديث . وهذا القسم غير مطبوع ، موجود بمكة — عند الشيخ عبيد الله الديوبندى — وغيرها من المؤلفات الجليلة ، وإليه ينتهى إسناد محدثى ديوبند .

- ٦ — المحدث الشيخ محمد أفضل السالكوتي ، ثم الدهلوى ، شيخ الشاه ولى الله الدهلوى فى الحديث ، وتليذ المحدث الشيخ عبد الله بن سالم البصرى المكي .
- ٧ — المحدث الحجة الشاه عبد العزيز بن الشاه ولى الله الدهلوى ، المتوفى ١٢٣٩ هـ ، صاحب " دستان المحدثين " ، و " المعجزة النافعة " ، فى مهمات علم الحديث ، و " تحفة الاثناعشرية " ، وغيرها .
- ٨ — المحدث الكبير الشيخ القاضى ثناء الله المظهرى القانيفى ، من تلامذة الشاه ولى الله الدهلوى ، كان الشاه عبد العزيز يسميه " بهيق العصر " ، له تفسير عظيم ، لانتظير له فى احاديث الاحكام ، وأدلتها ، لم يطبع كله ، وله كتاب " منار الاحكام " ، لم يطبع ، وغيرها .
- ٩ — الشاه عبد القادر بن الشاه ولى الله الدهلوى ، المتوفى فى حدود سنة ١٢٣٠ هـ
- ١٠ — الشاه رفيع الدين بن الشاه ولى الله الدهلوى ، المتوفى فى حدود سنة ١٢٣٥ هـ
- ١١ — المحدث الشيخ عبد الحى الدهلوى ، من اكبر تلامذة الشاه عبد العزيز
- ١٢ — المحدث مسند الهند ، الشيخ محمد إسحاق بن بنت الشاه عبد العزيز الدهلوى ، المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ
- ١٣ — الشيخ محمد يعقوب أخو الشيخ محمد إسحاق الدهلوى ، توفى سنة ١٢٨٢ هـ
- ١٤ — الشيخ عبد القيوم بن بنت الشاه عبد العزيز ، أخذ من الشيخ محمد إسحاق ، توفى سنة ١٢٩٩ هـ
- ١٥ — الشيخ المحدث محمد إسماعيل الدهلوى ، استشهد فى الجهاد مع الكفار سنة ١٢٤٦ هـ
- ١٦ — المحدث الشيخ أحمد على السهانفورى ، المتوفى سنة ١٢٩٧ هـ ، صاحب شرح جيد حافل ، على صحيح البخارى .
- ١٧ — الشيخ العارف المحدث محمد قاسم النانوتوى الديوبندى ، المتوفى سنة ١٢٩٧ هـ ، مؤسس دارالعلوم " ديو بند " ، مركز الثقافة الدينية والعلمية بالهند ، صاحب التصانيف العالية
- ١٨ — الشيخ المحدث ، الشيخ رشيد أحمد الكنكوهى ، الديوبندى ، المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ ، صاحب التايف السامية .
- ١٩ — الشيخ المحدث محمد يعقوب النانوتوى الديوبندى ، المتوفى فى حدود ١٣٠٠ هـ
- ٢٠ — الشيخ نجر الحسن الكنكوهى الديوبندى ، صاحب حاشية جيدة ، على سنن أبى داود من تلامذة الشيخ الكنكوهى
- ٢١ — الشيخ أحمد حسن الأمر وهوى الديوبندى ، من تلامذة الشيخ محمد قاسم النانوتوى
- ٢٢ — المحدث أستاذ العالم ، الشيخ محمود حسن الديوبندى المدعو " بشيخ الهند " ، المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ صاحب " صحفات والتصانيف النافعة : فى الحديث . والتفسير . والكلام .
- ٢٣ — الشيخ المحدث مظهر أحسن النيموى ، صاحب " آفارسن " ، وعدة رسائل جيدة : فى مسائل من الحديث
- ٢٤ — المحدث الكبير إمام العصر محمد أنور الكشميرى ، ثم الديوبندى ، المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ ، صاحب المؤلفات الحاروة ، على تحقيقات باهرة ، مثل : " فصل الخطاب " ، و " نيل الفرقدن " ، و " كشف الستر " ، وغيرها

- ٢٥ — الشيخ المحدث محمد أشرف على التهانوى الديوبندى ، الملقب بحكيم الأامة ، بلغ سنه الشريف إلى ثمانين سنة ، جاوزت مؤلفاته خمسمائة مصنف ، قلما يخلو فن من تأليفه ، طال بقاؤه .
- ٢٦ — المحدث الشيخ حسين على الميانوالى ، فى البنجاب ، من تلامذة المحدث الشيخ الكنكوهى ، ولعل عمره ثمانون سنة ، أو جاوزها ، طال بقاؤه .
- ٢٧ — المحدث محقق العصر الشيخ شبير أحمد العثمانى الديوبندى ، صاحب "فتح الملهم - شرح صحيح مسلم" ، فى مجلدات ضخام ، وشيخ الحديث اليوم ، بالجامعة الاسلاميه - بدايهيل سورت ، بلغ عمره الشريف ستين عاما ، طالت حياته .
- ٢٨ — المحدث شيخ العصر الشيخ حسين أحمد ، شيخ الحديث اليوم بدار العلوم ، فى ديوبند ، جاوز سنه الشريف ستين سنة ، طال بقاؤه .
- ٢٩ — المحدث المحقق الشيخ محمد كفاية الله الدهلوى ، مفتى الديار الهندية ، وشيخ الحديث بالمدرسة الامينية فى دهلى ، عمره الشريف حوالى ستين سنة ، طال بقاؤه .
- ٣٠ — المحدث الشيخ عبد العزيز الفنجابى ، صاحب "أطراف البخارى" ، و "حاشية تخرىج الزيلعى إلى الحج" ، ، وغيرهما ، له تحقيقات فى الحديث ، واشتغال جيد فى الرجال والطبقات ، عمره نحو ستين سنة .
- ٣١ — المحدث الشيخ مهدي حسن الشاهجهانفورى ، صاحب التأليف المفيدة فى الحديث وغيره ، ومن أعظمها "شرح كتاب الآثار" ، - لمحمد بن الحسن الشيبانى ، سنه حوالى ستين سنة .
- ٣٢ — المحدث الشيخ محمد إدريس الكاندلوى ، شارح "مشكاة المصابيح" ، فى خمس مجلدات كبيرة ، بلغ الحدين من عمره .
- ٣٣ — المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندلوى ، شيخ الحديث اليوم بمدرسة مظاهر العلوم ، فى سهارنفور ، صاحب "أوجز المسالك - فى شرح موطأ مالك" ، قارب خمسين عاما من عمره . وغير هؤلاء علماء يشتغلون بالحديث درسا وتأليفا ، لا يتسع المجال لتذكرهم .

« ولصديقنا الاديب الفاضل "محمد يوسف الكاملفورى" ، صاحب "تكملة الحاشية على تخرىج الزيلعى" ، «
 « قصيدة رائمة فى ذكر أكابر المحدثين فى الهند ، فى ظايرها وحاضرها ، ولا أرى بأسا فى سردها هنا ، «
 « لتكون بصيرة على بعض ما أثر عدى الهند ، ان يريد الخبرة بها ، وهي هذه (١) »

فلق الصديق ، وذو نور ذكاء * وبدا عيّا الصبح بعد مساء
 والأرض مشرقة الربى مخضرة * تزهو بروق وجهها ورواء
 موشية الروض الأريض ، كأنها * خود جلت بمنصة علياء
 كأن بها من روضة أنف بها * عين معين ، للهدى وعلاء

(١) الأبيات الواقعة بين القوسين ، هى "لابن دريد" ، الفوى .

تجرى ينابيع المعارف جمّة * منها كما يجري زلال الماء
لأسيما - بجرات - خطّة . بهجة * مهد العلوم ، وملتقى الفضلاء
كانت قديماً مهبطاً لأماثل ، * ومحطة الفضلاء والحكام
من بلدة حلّ الحديث تائماً * فيها ، وشب شبيهة بنها
مرفوعة آياته ، منشورة * راياته بالعزة القعساء
وحوث رجال العلم أيّ رجاله ، * أعلام دين الله ذى النعماء
غرّ الوجوه ، كريمة أحسابهم ، * شم الأنوف ، ذوى سنّ وسناء
[أهلاً وسهلاً بالذين أودّهم * وأحبهم في الله ذى الآلاء :]
منهم على بن الحسام المتقى * متفريق بالعلم ، كالدماة
أبقى على الأيام كنزاً غالياً ، * للعاملين ، كدرة يضاء
عند الصبيحة يحمد القوم السرى * من بهجة الغبراء والخضراء
والطاهر الفتى ، رحلة عصره ، * ملئ الكُنُفُ بحكمة وبهاء
والشيخ عبدالحق شارح سنّه ، * فى صدره مصباح كل ضياء
لمعت على وجه الدنا لمعاته ، * كالشامة السوداء فى الحمراء
أحيا نفوسهم مآثر دارسا * تـ ، قد عفت بالجهل والبأساء
[أهلاً بقوم صالحين ذوى التقى ، * غرّ الوجوه ، وزين كل ملاء]
طاب النسيم ولاحت الأنوار ، * من كثرة الأزهار والأضواء
طابت نفوسهم ، فعم فيوضهم * غرر الزمان ، كشامة الحسناء
فتنقل الأيام بعد حياتهم ، * كتتنقل الأطلال والأفياء
والدهر ذو دول ، كريشة طائر ، * ظهرأ على بطن بكل فضاء
فتعطلت عنهم مشاهد حكمة ، * ومشارك الأنوار بعد ضياء

ركبت نسائمهم، وغاضت أبجر، * تركوا الأنام بليلة ليلاء
 صاح الغراب، وقد ترحل جيرة، * فأطال في تلك الرسوم بكائي
 فضى على هذا التعطل برهة، * إذ جاش روح الله للإحياء
 فنشأ ولي الله، عصرة عصره، * بحر الحقائق، فارس العلياء
 هو مسند الوقت الأغر، محجل، * وحكيم هدى الأئمة الشهداء
 من بيت علم، كابرأ عن كابر، * بسيادة، ومجادة، ووفاء
 فأجبه أهل الزمان، ومثله، * وضع القبول له بكل سما
 وقفاه من أنجاله غر الوجو * هـ، هم النجوم بليلة طخياء
 عبد العزيز، الخبر، قدوة دهره، * علم الهدى، بالأخوة النجباء
 والشيخ إسماعيل، ذاك ذبيحنا، * بطل، ومقدام لدى الهيجا
 نال الشهادة من سعادة جده، * متهللاً متبسماً برضاء
 [لهم المهابة، والجلالة، والنهى، * وفضائل جلت عن الإحصاء]
 [يسعون في نشر الحديث بعفة، * وتوقر، وسكينة، وحياء]
 فتبسم الأيام من أنفاسهم، * كتبسم الأنوار بالأنواء
 فازدانت الدنيا بأبهج زينة، * عجباً من الصفراء والحمراء
 مامنهم، إلا همهم قد سما، * كالشمس ترنوه برأد، ضياء
 فتسلط بالهند، عبّاد المسيح، * وذاك خطب ماله بكفاء
 بلغ السيول زبي الأسود، وديننا * أضحى غريباً، فاقد الأبناء
 فتصعدت كلم الدعاء إلى السما، * وتنزلت بركات ذى الأسماء
 بعث الإله، وسيه من غيبه، * الفاروق، بين النور والظلماء
 هو قاسم الخيرات والبركات، * ولسان هدى الملة البيضاء

وصفيه ، وخليله ، ورفيقه * المولى الرشيد ، مجاب كل دعاء
 كانا شهابي كل أكفر عاند ، * أو ملحد متعنت عواء
 لدفاعه ونضاله وطراذه ، * وطعانه ، وضرا به ، ورماء
 وتفرسا بفراسة من نوره * إن الضلال ، سجا بكل فناء
 عزما على تأسيس جامعة الهدى ، * في ديوبند بعزيمة حصدا
 لا يتهدى للخير إلا خير ، * وموفق ، ذوهمة شماء
 أبقوا على وجه الزمان مآثراً ، * يفنى الزمان ، وذكرهم ببقاء
 إذ جاهدوا في الله حق جهاده ، * سقياً ورعياً ، ما لهم ببواء
 فتعطر العرف الشذى بأرضها ، * كتضوع الأنوار بالآنداء
 فتفجرت أنهارها بمشارق * ومغارب بالسقى والأيرواء
 فتصدر المحمود بعد مضائهم * ركن الهدى ، كالصخرة الصماء
 نور العبادة ، لامع من وجهه * في كل حال شدة ورخاء
 لم يخش إلا الله مدة عمره ، * في كل شأن خوفه ورجاء
 لم يلتفت نحو المطامع لفته ، * في كل طور زعزع ورمخاء
 لم يدر إلا الله عدة صحبه ، * هو منتهى الإسناد في الإيملاء
 لما دعاه الله ، ناب منابه ، * المفرد العلم المنيف الشائ
 الشيخ أنورنا ، الرفيع مكانة ، * شرقا وغربا ، منتهى الانحاء
 وبقية السلف الكرام ، وحجة * لشيخه الأبحاد والنبلاء
 شمس الهدى ، بدر الدجى ، علم التقى * كهف الورى ، هو مأمن الغرباء
 ولواذهم ، وعياذهم ، وما بهم * خفض الجناح لطارق أو جأى
 ميمون وجهه ، ذو الشائل حلوة ، * ملقى الرحال ، وموسم الفضلاء
 زهداً وتقوى ، سيرة وسريرة ، * شمس العلوم ، توسطت بسما

من فيضه انشرح الصدور، وفتحت * عى العيون بستة وصفاء
محى لدين الله ، سيف صارم * للكفر والإلحاد والإرجاء
علم من الأعلام ، رحلة عصره ، * كالبدر يجلو حندس الظلماء
إذ خيف أن يسطو على نور الهدى * كفر المير ، بغارة شعواء
نبضت له عرق تذب عن الحمى * فى قطع تلك البقلة الحقاء (١)
قد كان معجزة ، بقية أمة * سلفت ، وحاشانا من الإطراء
فبقى على هذا يروى أمة ، * فى الدهر كل صباحه ومساء
فأصابه نوب الزمان وضيعة ، * وكذا الكرام دريئة لبلاء
فانحاز عنها صابراً ، فيما دها * من شدة ، وملتة عياء
فدعاه أهل الفضل من داهيل للتـ * حديث ، والإخبار والإبناء
إذ وفق الله الكريم لأمة * تأسيس جامعة ، لرى ظماء
وغدوا على سنن الكرام ، وقلد الـ * أبناء فيها سنة الآباء
لبى مجيئاً بالحبور نداءهم ، * للدين لا الدنيا ، ونيل رقاء
فأعاد للدين المتين رواء ، * وبهائه ، وغضارة النعماء
فجرى على هذا النظام صنيعة ، * يسقى ، ويشقى مسند الإماء
فدعاه روح الله فى جناته ، * والبدر مفتقد لدى الظلماء
فجراه رب العرش أحسن ماجزى * للعالمين الصفوة العلماء
فتصدر الشيخ الشهير مفضل ، * شير أحمد ذو ثناء ، وثناء
هو صنوه ، وخليفة من بعده * فى مسند الأخبار والأنباء
هو ترجمان الوحى حبر زمانه ، * ولدى البيان فكوكب الجوزاء
ومفسر القرآن تفسيراً بديعاً * رائعاً ، بلطائف وبهاء

(١) إشارة إلى الفتنة المرازمية القاديانية

[فمداد ما يجرى به أقلامه * أزكى وأطيب من دم الشهداء]
 [ياناشرى علم النبي محمد ، * ما أتم وسواءكم بسواء]
 يشارحى علم الحديث وسنة ، * نلتم رضا فى جنـة خضراء
 ولشيخنا المحمود أصحاب كبا * ر ، كالنجوم ، ذوى سنا وسناء
 كالشيخ مولانا الرضى ، أشرف على * خير العباد ، وأسوة الصلحاء
 أوقاته ، أنفاسه ، حركاته ، * سكناته ، للملة البيضاء
 فى الزهد والتقوى ، فضيل زمانه ، * وشقيقه المعروف ذو العلياء
 ملاً البسيطة حكمة ومعارفا ، * بالوعظ ، والتصنيف ، والافتاء
 وخليفة المحمود خير رفيقه * فى السجن ، عند الباس والضراء
 مولى الكرام حسين أحمد ذوالنقى ، * ملجى ومأوى الناس ، عند بلاء
 شيخ الحديث ، ورحلة فى وقته ، * رب المآثر قدوة الكملاء
 نور النقى مهلل بجبينه ، * كالشمس تنوره بكل مرآئى
 الماجد المقدام قائد أمة ، * ملك القيادة ، سيد الزعماء
 والشيخ مولانا السمى كفاية * الله الشهير ، وقائد العلماء
 مفتى ديار الهند ، أوحده عصره * تزهبه "دهلى" على الأنحاء
 متضلح بسياسة شرعية ، * ومعارف مليحة وبهاء
 والحمد لله الموفق رحمة ، * تمام نظم جيد الإنشاء
 يارب فاغفر ما اقترفت من الخطأ ، * وأجب بفضلك مطلبى ودعائى
 عفواً ، وعافية ، ورزقا واسعاً ، * علماً نفوعاً ، حكمة بشفاء



كلمة

في كتب الجرح والتعديل

نجد في "الضعفاء" - للعقيلي . و "الكامل" - لابن عدى ، كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه ، فالأول : لفساد معتقده على طريقة الحشوية . والثاني : لتعصبه المذهبي عن جهل ، مع سوء المعتقد ، وسار من بعدهما سيرهما ، إما جهلاً ، أو تعصباً ، ولم يؤذ من سلك هذا المسلك إلا نفسه ، ولم يضع من شأن أحد إلا من شأن نفسه ، أنظر قول ابن عدى في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلى ، شيخ الشافعي : " نظرت الكثير من حديثه فلم أجده حديثاً منكراً " مع أنك تعلم أقوال أهل النقد فيه ، كأحمد . وابن حبان ، قال العقيلي : " مدني ، رافضي ، جهمي ، قدرى ، لا يكتب حديثه " ، بل كذبه غير واحد من النقاد ، ولولا أن الشافعي كان يكثر منه ، قدر إكثاره من مالك ، لما سعى ابن عدى في تقوية أمره ، استناداً إلى قول مثل ابن عقدة ، ولا أدري كيف ينطلق لسان ابن عدى بالاستغناء عن علم مثل محمد بن الحسن ، وإمامه لم يستغن عن علمه ، بل به تخرج في الفقه ، لكن المتشعب بما لا يعط ، يستغنى عن علم كل عالم ، متغمغماً في جهلاته ، غير ناظر إلى ما وراءه وأمامه ، وهكذا مع سائر أئمتنا كلهم ، ألهمهم الله سبحانه مساحته ، ومن معائب كامل ابن عدى ، طعنه في الرجل بحديث ، مع أن آفته الراوى عن الرجل ، دون الرجل نفسه ، وقد أقر بذلك الذهبي في مواضع من " الميزان " ، ومن هذا القليل كلامه في أبي حنيفة في مروياته البالغة - عند ابن عدى - ثلاثمائة حديث ، وإنما تلك الأحاديث من رواية أباء بن جعفر النجيري ، وكل ما في تلك الأحاديث من المؤاخذات كلها ، بالنظر إلى هذا الراوى الذى هو من مشايخ ابن عدى ، ويحاول ابن عدى أن يلصق ما للنجيري إلى أبي حنيفة مباشرة ، وهذا هو الظلم والعدوان ، وهكذا باقى مؤاخذاته ، وطريق فضح أمثاله ، النظر في أسانيدهم .

وأما العقيلي ، فقد نقلنا كلمة الذهبي فيه ، في مقدمة انتقاد المغنى ، وسبق منا الكلام فيه أيضاً . وأما كتب البخارى في الرجال ، فليس ثبوتها منه ، كشوت الجامع الصحيح ، على أن النظر في أسانيدها هو الطريق الوحيد ، لتعرف دخالها ، فاذا رأيته يروى عن نعيم بن حماد ، تذكر قول الدولابي . وأبى الفتح الأزدي فيه ، وإذا رأيته يروى عن الحميدى ، تذكر كلمة محمد بن عبد الله

عبد الحكم فيه ، وإذا وجدته يروى عن إسماعيل بن عرعة ، تبحث عنه في كتب الرجال ، مع الانتباه إلى انقطاع خبر الحميدى . وخبر إسماعيل ، وهكذا تفعل في باقي الكتب ، وأما كتاب ابن حبان في الرجال ، فتتظر حال مؤلفه في "معجم البلدان" - لياقوت في (بست) ، وقد قال الذهبي عن ابن حبان في "ترجمة أيوب بن عبد السلام - من الميزان": إنه صاحب تشنيع وتشغيب ، ولا تنس كلمة ابن الجوزى - في مناقب أحمد - في ابن المدينى ، وأما عبد الرحمن بن مهدى ، فكان كثير الطعن ، كثير التراجع ، قال أبو طالب المكي في "قوت القلوب" : كان عبد الرحمن ينكر الحديث ، ثم يخرج بعد وقت ، فيقول : هو صحيح ، وقد وجدته ، وعن ابن أخيه أنه قال : كان خالى قد خط على أحاديث ، ثم صحح عليها بعد ذلك ، وقرأتها عليه ، فقلت : قد كنت خطت عليها ؟ فقال : نعم ، ثم تفكرت ، فإذا أنى إذا ضعفتها أسقطت عدالة ناقلها ، وإن جأنى بين يدي الله تعالى ، وقال لى : لم أسقطت عدالتى ؟ رأيتنى لم يكن لى حجة ، راجع كلمة العجلبى في سؤالات ابنه ، في "ابن مهدى" ، وأما الخطيب ، فتدرس أشعاره التى نقلها ابن الجوزى في "السهم المصيب" من خطه ، ثم ما ذكره سبط ابن الجوزى في "مرآة الزمان" بشأنه^(١) حتى تعلم قيمة كلامه في الجرح . وكتاب "الجرح والتعديل" - لابن أبى حاتم ، فبعد أن ترى فيه كلامه فى البخارى شيخ حفاظ الأمة - تركه أبو زرعة . وأبو حاتم - ، تعلم مبلغ تهوره ، فتروى فى قبول ما يقوله من الجروح ، وفى أوائل ما علقناه على شروط الأئمة فوائد من الراهمرمزى فى هذا الصدد . قال ابن معين : ربما تكلم فى الرجل ، وقد حط رحله فى دار النعيم من زمن بعيد ، وكم اختلق إبراهيم بن بشار الرمادى على لسان ابن عينة من الروايات ؟ ، وكم افترؤا على مالك فى هذا الصدد ؟ ، كما يظهر من كلام أبى الوليد الباجى فى "المنتقى - شرح الموطأ" ص ٣٠٠ - ٧ ، وقال أبو الحسن بن القطان . وغيره عن الساجى : مختلف فى الحديث ، ضعفه قوم ، وثقه آخرون ، بل تراه كثير الانفراد بمناكير الأخبار عن مجاهيل ، كما تجد ذلك منه بكثرة فى تاريخ الخطيب . وقال أبو بكر الرازى فى حديث زكاة الجنين ، عند ذكره كلمة انفرد بها الساجى : إنه ليس بمأمون ، ولا ثقة ، فلا يكون كلامه فى العلل والخلاف موضع تعويل أصلا . وتعصبه البارد عما لا يطاق . ومن تحامل على أئمتنا ، إما راو جامد ، لا ينتبه إلى دقة مدرك أئمتنا فى الفقه ، فيطعن فيهم بمخالفة الحديث ، وهو المخالف للحديث دونهم ، أو زائع ، صاحب بدعة ، يظن بهم أنهم على ضلال ، وهو الضال المسكين . ومن الطعون ما يسقط به الطاعن بأول نظرة ، حيث يكون كلامه ظاهر المجازفة ، فإذا

(١) راجع كلام ابن الجوزى فى "الخطيب" ، ص ١٣٦ ، وص ١٣٧ ، من الجزء الثانى من "نصب الراية" ،

رأيته يقول مثلاً: "فلان ما ولد في الإسلام أشأم منه" لاحظت أنه لاشئوم في الإسلام ، وأنه على تسليم وجوده في غير الثلاث الواردة في الحديث ، لا تشك أن درجات الشئوم تكون متصاعدة ، فالحكم على شخص بأنه أشأم المشئومين بغير نص من المعصوم ، حكم غيبي يبرأ منه أهل الدين ، فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه ، قبل إسقاط القول فيه ، فسكين جداً من يسجل مثل هذا الهراء في شأن الأئمة القادة ، وأما الطعن في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن ، أو ليس من قومه ، أو ليس على مذهبه ، فتعصب بارد ، ياباه أهل الدين ، قال الشافعي في "الأم" : من أبغض الرجل ، لأنه من بني فلان ، فهو متعصب ، مردود الشهادة ، قال أبو طالب في "قوت القلوب" : وقد يتكلم بعض الحفاظ بالإقدام . والجراة ، فيتجاوز الحد في الجرح ، ويتعدى في اللفظ ، ويكون المتكلم فيه أفضل منه ، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة ، فيعود الجرح على الجرح ، اهـ . وفي : ص ٦٢ من - الاختلاف في اللفظ - لابن قتيبة ما يكشف النقاب عن وجوه مجازاتهم باسم الجرح والتعديل ، بعد محنة أحمد ، وقال ابن الجوزي في "التلخيص" : ومن تليس إبليس على أصحاب الحديث ، قدح بعضهم في بعض ، طلباً للشنى ، ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الأمة ، للذب عن الشرع ، والله أعلم بالمقاصد ، ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عن أخذوا عنه ، اهـ .

والحاصل أن كتب الجرح من أمثال ماسبق ، وأمثال تاريخ ابن أبي خيثمة . وكتاب "المدلسين" - للكرائسي ، لم تدع من لم تغمز فيه ، سواء أكان من الحفاظ ، أم من الأئمة الفقهاء ، بحيث يجد مثل صاحب بن عباد أكبر طعن في كبار الحفاظ ، وأهل الحديث في تلك الكتب ، ويؤلف في ذلك مؤلفاً خاصاً ، وكذلك يفعل بعض الفاتنين في أئمة الدين ، فلا نود أن تتوسع هنا في البحث بأكثر من هذا ، وما يؤسف له جداً استمرار هذا التعصب المردود ، على توالى القرون ، وهذا الحافظ ابن حجر ، تراه يسند في "لسان الميزان - في ترجمة معمر بن شبيب شيبه" : أنه سمع المأمون يقول : "امتنحت الشافعي في كل شيء ، فوجدته كاملاً ، وقد بقيت خصلة ، وهو أن أسقيه من النبيذ ، ما يغلب على الرجل الجيد أحقل ، قال : فحدثني ثابت الخادم أنه استدعى به ، فأعطاه رطلاً ، فقال : يا أمير المؤمنين ما شربته قط ، فعزم عليه ، فشربه ، ثم والى عليه عشرين رطلاً ، فما تغير عقله ، ولا زال عن حجته " ، ثم يقول ابن حجر : قلت : لا يخفى على من له أدنى معرفة بالتاريخ أنها كذب ، اهـ .

ثم تجد ابن حجر يقول في "توالى التأسيس" ص ٥٦ : "وقال معمر بن شبيب : سمعت المأمون يقول : "امتنحت محمد بن إدريس الشافعي في كل شيء فوجدته كاملاً" . مقتصرأ على هذا

القدر من الحديث ، مع أن الحكاية بأسرها مكذوبة ، فكيف استساغ ابن حجر الاحتجاج بشرط الخبر المكذوب في إثبات منقبة للشافعي ، وما ورد بسند واحد ، إما أن يردّ كله ، أو يقبل كله ، وما فعله ابن حجر هنا هي الخيانة بعينها ، وكـم سجل عليه أبر أصحابه إليه من تعصبات باردة ضد الحنفية . وغيرهم في ” الدرر الكامنة “ ، راجع - هوامشها - المنقولة من خط السخاوي ، وليس هذا موضع بسط لسرد ماله من هذا القليل . ومن هذا القليل ما قاله في ” توالي التأسيس “ : ص ٤٧ : ويدل على اشتهاره في القدماء ما أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن عبد الرحمن ، اه ، وهو يعلم أن أحمد بن عبد الرحمن هو : ابن الجارود الرقي الكذاب المشهور ، ولا عذر له في رواية البيهقي بطريقه ، لأنه يعلم أنه لا يتقى رواية رحلة الشافعي ، الظاهرة الكذب ، بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوي ، كما فعل مثل ذلك أبو نعيم الأصبهاني ، وهما يعرفان جميعاً أن البلوي كذاب ، والنجار مثله ، لكن قاتل الله التعصب ، يفتك بالمتمصبين . قال الذهبي في ” الميزان “ عن النجار هذا : حيوان وحشي ، قال : حدثنا محمد بن سهل الأموي حدثنا عبد الله بن محمد البلوي ، فذكر محنة مكذوبة للشافعي فضيحة لمن تدبرها ، اه ، وهي الرحلة التي كذبها ابن حجر أيضاً في مناقب الشافعي “ : ص ٧١ ، وما يؤخذ عليه ابن حجر ، ذكره البلوي في عداد أصحاب الشافعي ، واصفاً له أنه من الضعفاء فقط ، مع أنه كذاب مشهور .

وفي هذا القدر كفاية فيما نريد لفت النظر إليه هنا ،
وصلى الله على سيدنا محمد . وآله . وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧
٣١ يولية سنة ١٩٣٨

كتبه الفقير إلى آلاء مولاه ، محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثرى ،
عفا الله عنهم ، وعن مشايخهم ، وقرابتهم ، وسائر المسلمين

استدراك

وقع في ص ١٥ السطر ٨ ” الصفتان “ ، - بالتاء - وصوابه بالقاف - ووقع : تلميذ صاحب ” الهداية “ ،
وصوابه : تلميذ تلميذ صاحب ” الهداية “ ، وفي : ص ٢٨ - سطر ٢٢ ” بالحفظ “ ، وصوابه ” بالخط “ ،
وفي : ص ٣١ السطر ٢ ” المحدث المفصل “ ، صوابه ” المحدث الفاصل “ ،

نصب الراية — والعناية بحاشيته

والعناء في تصحيحه ، وطبعه

إمام العصر المحدث الجليل البجائي ، الشيخ محمد أنور الكشميري ، ثم الديوبندي ، المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ - رحمه الله تعالى ، كان وجه "المجلس العلمي" إلى إعادة طبع هذا الكتاب الجليل "نصب الراية" بعناية بالغة بالتصحيح ، وكان الكتاب مطبوعاً في الهند ، قبل خمسين عاماً ، مشحوناً بالأغلاط في الأسانيد ، وألحان فاحشة في متونها ، مشوّها بتصحيفات ، وتحريفات ، وسقط عبارات ، بحيث اختل الغرض ، وانخرم المقصود في كثير من المواضع ، وقلما طبع كتاب بالهند مثله ، محرّفاً مصحّفاً ، وكان رحمه الله يودّ أن لو يتم الأمر في حياته ، لكن الأسف والرزء - أن إمام العصر وافاه الأجل المحتوم قبل إنجاز هذه المنية ، ولم يوفق المجلس إلى تكميل بغيته في حياته . يَسُدُّ أنه على إثر ذلك ، قام مدير "المجلس العلمي" صديقنا الفاضل المحترم السيد أحمد رضا البجنوري - زاد الله مآثره - مشمراً عن ساعد الجد ، لتكميل أمنية إمام العصر ، لطبع الكتاب ، وأشار بمحقق العصر . الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي ، صاحب "فتح الملهم على صحيح مسلم" لاستيفاء الفائدة بتحشية الكتاب أيضاً .

فانتخب لذلك العالم المحقق ، والفاضل المحدث الشيخ عبد العزيز الديوبندي الفنجاني ، صاحب "أطراف البخاري" ، فاشتغل بتصحيح النسخة المطبوعة والحواشي المفيدة على الكتاب ، ولم يظفر الشيخ بنسخة مخطوطة منه حتى يقابل بها ، إلا بتلك النسخة المطبوعة ، مصححة بالمقابلة بنسخة مخطوطة - بكلكتة - فاعتنى في التصحيح بالمراجعة إلى أصول الكتاب من الأمهات الست ، وما تيسر له من المسانيد والمعاجم وغيرها ، فراجع الخارج والمصادر ، وأطال التّفَسُّ في مراجعة الكتب ، من الحديث . والرجال . والطبقات ، ولم يمنعه من التحقيق سآمة ، ولا كلال ، فوفّق إلى حدّ قلما يوفق أحد إليه ، ولاقى في ذلك عناء ، غير أنا تأخذ عليه شيئاً : - كنا نود أن يطلع علماء القاهرة ، وفضلاء البلاد الإسلامية العربية على نفائس تحقيقات بارعة لإمام العصر ، السالف ذكره ، المبعثرة في مؤلفاته ، من "فصل الخطاب في أم الكتاب - وخاتمة الخطاب في فاتحة الكتاب" و "كشف الستر في مسألة الوتر" و "نيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين" و "بسط اليدين لنيل الفرقدين" وفي أماليه وتقريراته على أبحاث الحديث ، وما كتبه من الحواشي على "جزء القراءة" - للبيهقي ، وكان حضرة المحشي استعارها من إمام العصر برهة ، وما استفاد الشيخ المحشي شفاهاً منه ، فان مؤلفات إمام العصر . وأبحاثه الغامضة . وتحقيقاته البارعة ، بما لا مناص للبحاث المحقق عن الاطلاع عليها

ولكل من يحاول التوسع مع تحقيق وتدقيق ، ولكن الشيخ المحشى على رغم أنوفنا ، لم يتنبه لهذه الدقيقة ، أو تناول وتساؤل فيه ، فلم ينقل عنها شيئاً ، إلا في مواضع قليلة جداً ، وهذا مع أنه يدرك منزلة تحقيقات إمام العصر ويقدرها ، وكل ذلك إن شاء الله نستدركه في الطبع الثاني ، والله الموفق .

ولما وصل إلى كتاب الحج ، هجم على الشيخ مرض ، عاقه عن التأليف ، فانتظر المجلس لعود صحته وعافيته سنة كاملة ، وبعد أن خاب الرجاء ، انتخب لتكميل حاشيته واتهاج مسلكه في التصحيح ، صديقنا العالم الفاضل محمد يوسف الكاملفوري ، فتلا تلو ، وحذا حذوه ، وقد وفقه الله فيما أرى لأن يدرك شأوه في التحشية والتصحيح ، ثم اطلع المجلس على نسخة مخطوطة في "المكتبة السعيدية" - بحيدر آباد (دكن) ، فأمر الفاضل الكاملفوري بمقابلة الكتاب بها ، فرحل إليها ، وقام شهرين حتى انتهت المقابلة ، ثم رأى المجلس نظراً إلى جلالة قدر الكتاب أن يطبع في القاهرة في ثوب قشيب جاباً لظهوره في جمال وبهاء ، وسعة لنشره بين إخوان القاهرة وسائر البلاد العربية ، فأمر المجلس ، الفاضل المحترم السيد "أحمد رضا" مدير المجلس ، إلى أن يمتطى صهوة الرحيل إلى القاهرة ، لانهجاز هذه المهمة العلية والدينية ، برآه كما يشاء ، وأحب المجلس أن أكون زميلاً له ، فافتتح هذا السفر المبارك بالسفر إلى الحرمين ، زادهما الله شرفاً وكرامة (١) ، وبقينا شهراً وبضعة أيام في مكة ، زادهما الله تعظيماً ، وصادفنا هناك نسخة مخطوطة من الكتاب في مكتبة الحرم المكي ، مكتوبة بيد الشيخ عبد الحق شيخ "الدلائل" ، ونسخة أخرى ، في مكتبة الشيخ عبد الوهاب الهندي ، فاغتنمنا الفرصة ، وقابلنا بهما عدة مواضع كانت لم تصحح ، وإذ فرغنا من زيارة الحرمين ، شددنا الرحل نحو القاهرة ، فنزلناها منتصف الصفر من العام الجاري ، وكنا على ثقة وطمأنينة من جهة التصحيح ، وألفينا في - دار الكتب المصرية - عدة نسخ من الكتاب ، منها نسخة في ستة مجلدات ، على الأول . والسادس تصحيحات ، وبعض حواش ، بقلم الحافظ ابن حجر ، ولم نحتفل بالمقابلة بها كثير احتفال لضيق الوقت ، والاستعجال في الطبع ، وظن الاستغناء عنها في أصل التصحيح . وشرعنا الطبع ، فبدا لنا في أثناءه أنه بقيت أغلاط فاحشة في الأسانيد والمتون جميعاً ، تساهل فيها المصححان والمحشيان ، وآلمنا ذلك جداً ، وضقنا به صدرأ ، لقلة الفرصة ، وعدم اتساع الظروف للمقابلة ، حيث كانت تصدر ، ملزمة كبيرة في - ست عشرة صفحة - كل يوم ، ومن العجيب أنا نجد في الحاشية تخريج الحديث ، وتفصيل المخرج بذكر الباب ، وتقيد الصفحة ، ويكون في الإيسار

(١) تفصل الرحلة هذه في كتاب "الرحلة" ، لصديقنا الفاضل "السيد أحمد رضا" ، في اللغة الأردية

والمتن خطأ يذهل عنه المصححان ، ونراجع المخرج ، فلنلح الحديث هناك صحيحاً ، لم يتوجه إليه المصححان في نسخة الكتاب ، ومثل هذا كثير ، ثم نجد أسماء مكررة في صفحة واحدة ، مثلاً : "هزيل" ، و"زريع" ، و"خيّم" ، مثلاً . فيكون تارة - هزيل - "بالذال" ، وتارة "بالزاي" ، و- زريع - تارة "بالزاي" ، ومرة "بالذال" ، و- خيّم - تارة بتقديم التحتانية على المثلثة ، وأخرى بالعكس ، ولا يتوجه المصححان إلى تصحيحها ، وجعلها على نمط واحد ، وظاهر أن الزاي في الأولين هنا ، وتقديم التحتانية في الثالث متعين ، فاضطررنا إلى جمع الكتب من الأصول المتعلقة به ، وألجئنا إلى المقابلة بنسخة دار الكتب ، وزالت الثقة على التصحيح السابق ، وخاب الرجاء ، وقام بأعباء هذا التصحيح الأخير للكتاب ، صديقنا الفاضل السيد "أحمد رضا" ولاقي فيه عناءً وعنتاً ، ولا نفرض من منزلة تصحيح المصححين ما يستحقانه ، وإن لهما الفضل في التصحيح ، وصحاحاً أكثر بكثير مما لم يصححوا ، ونعلم أن ذلك لكثرة الأغلاط ، فوق ما وقع ، ولم يبق من الأغلاط إلا نحو ربع منها ، غير أننا نحاول لفت النظر إلى عنايتنا بالتصحيح ، وإفراغ مجهودنا في مثل هذه الظروف الضيقة .

ثم إن الضغث على الإبالة ، أن فضيلة المحشى صحح نسخته التي يملكها ، وحشى على هوا مشها ، وترك نسخة المجلس التي فوضها إليه المجلس لهذا الغرض ، ثم لم يسمح بنسخته بالإعارة ، مع شدة الحاجة إليها ، فألجئنا إلى نقل التصحيحات والتحشية ، ثم بقيت في النقل أغلاط ، وسقطات في العبارات ، فزاد الأمر غمة ، حتى اضطر المحشى إلى إرسال نسخته إلى القاهرة بالبريد . ثم لانا نرى في كثير من المواضع ، الحواشي كالمذكورة غير مرتبة ، وغير مهذبة ، فافتقرنا في ترتيبها إلى زيادة كلمات ونقصها ، وقصارى القول : إنه استعرضت أمثال هذه الأمور المتعبة في أثناء شغل الطبع ، حتى عاقتنا عن كثير من المهمات العلمية التي حاولنا أن نقضيها في عهد الإقامة بالقاهرة ، ولم ندرك المقابلة بالالتزام ، مع نسخة دار الكتب إلا من الجزء الثانى ، نعم أدركنا كثيراً من الأغلاط في الجزء الأول ، حيث انتبهنا لها ، ولا سيما الملزمة الأولى ، فانا أعدنا طبعها بسبب أغلاط فاحشة بقيت فيها على غرة منا بالتصحيح السابق ، ومن المشكل أن نذكر نماذج تلك التصحيحات ، ونكلف الناظرين على التناء على كل لفظة لفظة ، ومن أجل هذا لم ننبه على الخطأ في الهوامش في الطبع السابق ، بل التزمنا التصحيح ، وعند اختلاف النسخ سلكنا مسلك الترجيح ، فان لم يرجح جانب أشير إلى الاختلاف في الهوامش ، ولا حاجة هنا إلى بسط الأمثلة ، ففي سبيل الله مالا قينا من العنت البالغ ، والكبد في التصحيح ، وما بذلنا من المجهود البشرى ، وعلينا أن من أصعب الأمور أمر التصحيح ، ومع هذا لا ندعى أنا استوفينا حق التصحيح ، ولا ندعى أنه لا يجد

الناظر في الكتاب خطأ، وكيف ! وربما يكبو النظر، ولكل جواد كبوة، وربما يطرأ في المطبع مع غاية الاعتناء بتصحيح البروفات، والفرخ، يندأ أنا ندعى أنا أفرغنا المجهود، ووقفنا إلى خدمة خطيرة في مدة قصيرة، قلّما يوفق إليها أحد في مثل هذه الفرص الضيقة، وكان غرضنا تقديم الكتاب إلى العلماء، وطلبة العلم بأحسن أسلوب وأبرع منهاج، وقد حصل، والله الحمد، ولا علينا لو تمثل بقول أبي الطيب :

وما أنا بالباغى على الحب رشوة ضعيف هوى ، يبغي عليه ثواب

وهالك النسخ التي أستعين بها في التصحيح : —

- ١ — نسخة — المكتبة السعيدية، المخطوطة — المنسوبة إلى الشيخ محمد سعيد المدراسي بالهند، ورمزها "س"
- ٢ — نسخة — مكتبة الشيخ عبد الوهاب الدهلوي — المكتوبة سنة ١١٣٤ هـ
- ٣ — نسخة — مكتبة الحرم المكي، ولعلها منقولة من نسخة الشيخ عبد الوهاب
- ٤ — نسخة — دار الكتب المصرية — في ستة مجلدات، الجزء الأول. والسادس بتصحيح الحافظ ابن حجر، ورمزها "دار"
- ٥ — أيضاً نسخة — دار الكتب المصرية — في ثلاث مجلدات، موقوفة الملك أبي النصر، برسبای، في : سنة ٨٢٩ هـ
- ٦ — نسخة — كلكته ورمزها "نك"

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

"البنوري عفا الله عنه"

الدراية في تخریج أحادیث الهداية لشيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني

المصدق جعل السلس بن ام الامراء اخوه في الموطن ونبه
 وحديثه المشتركة من زيد بن ثابت اخوها البهيقي
 وحديثه الحاربه من حديث زيد بن ثابت اخوها البهيقي
 والبهيقي ونبه نفسه مع عمر وحديثه الحاربه واختلاف
 الصحابة فيها اخوه البهيقي ايضا وحديثه الا لدره واختلاف
 الصحابة فيها اخوه البهيقي ايضا وحديثه المعزبه كماله
 عن علي وانه اخراج الاختلاف في الجهد والاخوه وعنه ذلك
 وسابيل القرايف
 قال مولده فسمي الله في مدته فرغت من تلخيصه في ذي القعدة سنة
 وعشرين وثمانمائة حامدا وعلية وسلم
 ووافق الغرايف من كتابه على يد الغرايف الى الله تعالى محمد بن احمد
 ابن داود الناصري لسمي الله في مذهب المقدس سوطنا
 وعنه قوله ولوالديه ولوالديه ولوالديه
 ولجميع المسلمين وذلك في يوم الجمعة بكرة
 النهار بالمسجد الانصاري الشريف
 في اثناس عشر من شهر ربيع
 اربع وثمانين سنة
 رحمه الله عليه
 وسلم



الصفحة الأخيرة وفيها يظهر تاريخ نسخها ٨٣٤ أي قبل وفاة
 المؤلف الامام ابن حجر العسقلاني بـ ١٨ سنة عليه رحمه الله .

الصفحة الأولى من الدراية في تخریج أحادیث الهداية
 من مكتبة زهير الشاويش رقم : ٥٠٤٧ (مخطوطات) .

فهرست لمقدمة

كتاب نصب الراية - للإمام الزيلعي

١	خطبة المقدمة
٢	كلمة في "المجلس العلي" ومطبوعاته
٥	ترجمة صاحب نصب الراية
٩	خصائص كتابه ومميزاته
١٠	فائدة من فوائد كتابه الاستطراذية
١٢	تلخيص الكتاب وتذييله ، وروايته
١٣	ترجمة صاحب الهداية
١٤	كلمات إمام العصر الشيخ محمد أنور في كتابه
١٥	شروح الهداية فقهاً وحديثاً
١٧	تقدمة نصب الراية ، بقلم الأستاذ الشيخ الكوثرى
١٩ - ١٧	مزنية تخريج الحافظ الزيلعي على تخاريج الحافظ
٢٠	الرأى والاجتهاد
٢٣ - ٢٠	تحقيق الرأى المحمود والمذموم وأن لا مخلص للفقهاء من الرأى

الاستحسان

٢٧ - ٢٣	نُقول مهمة في ذلك
٢٩ - ٢٧	شروط قبول أخبار الآحاد، وبحث قبول المراسيل
٢٩	منزلة الكوفة من القرآن ، والسنة ، والفقه ، والعريه ، وغيرها
٣١	ذكر بعض أصحاب على ، وابن مسعود بالكوفة
٣٣	المقايسة بين علماء الكوفة وبين علماء الأمصار
٣٤ - ٣٣	عامر بن شراحيل ، وإبراهيم النخعي
٣٥ - ٣٤	حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة

- ٣٥ بيان كثرة الأحاديث والمحدثين في الكوفة ...
- ٣٦ طريقة أبي حنيفة في التفقيه ، وكلمات للمحدثين في الشاء عليه ...
- ٣٩ — ٣٧ { بيان أن مذهبه مذهب شورى ، وأنه نتيجة آراء ناضجة ، حصلت بعد طول البحث
والتحيص لأربعين رجلا من أصحابه
- ٣٩ قراءة أبي حنيفة ، هي قراءة عاصم
- ٥٧ — ٤٠ { ذكر الحفاظ ، وكبار المحدثين من الحنفية في العصور المختلفة إلى يومنا هذا ، وهم
نحو مائة وثلاثين رجلا
- ٤٩ المحدثون في الهند
- ٥١ قصيدة في بعض أكابر المحدثين بالهند
- ٥٧ كلبه في كتب الجرح والتعديل
- ٥٩ — ٥٧ العقيلي ، وابن عدى ، والخطيب ، وسبب جرحهم في السادة الحنفية
- ٦٠ — ٥٩ عصية ابن حجر للشافعية
- ٦٤ — ٦١ "نصب الراية" والعناية ببحاشيته وتصحيحه

